البحث قبل التنسيق

الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة:

لم يبرز الوعي بدور الاستثمار الأجنبي في تطوير الاقتصاد الوطني في معظم الدول النامية إلا في فترة الثمانينات، هذه الفترة التي توفرت فيها ظروف المناخ الاستثماري الذي يشجع الاستثمارات الأجنبية، ومن بين العوامل الأساسية التي شجعت على توفير هذا المناخ هي أزمة المديونية، ونقص القروض البنكية تجاه البلدان النامية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية هو اعتراف هذه البلدان النامية بالدور المتزايد للاستثمار الأجنبي وإيجابياته فيما يتعلق بتحويل ونقل التكنولوجيا وتحسين التسيير وتطوير المنافسة.

واهتمت المملكة العربية السعودية في إطار سعيها الدائم لتحفيز النمو الاقتصادي بإيجاد بيئة استثمارية متكاملة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتعد المملكة بما تمتلكه من مقومات اقتصادية واستقرار سياسي بيئة استثمارية واعدة. لذا ركزت المملكة على وضع التشريعات واللوائح التي تضمن للمستثمر الاجنبي سهولة الاستثمار والاستفادة من هذه الميزات التنافسية للملكة. وفي هذه السياق يتناول الفصل عرضاً تحليلياً لمفهوم الاستثمار بنوعيه الأجنبي.

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment

عرف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار في مشروعات داخل بلد ما، يسيطر عليه القائمون في بلد آخر مالم تنفق على أسهم وسندات وأصول ثابتة.١

كما عرف اتحاد القانون الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه: تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر نحو البلد المستفيد بقصد إنشاء أو تنمية مشروع لإنتاج السلع والخدمات.٢

وكما ورد في منشورات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD يعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة، وإن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية، أو من دولة الإقامة أيا كان المستثمر فرداً أم شركة "أم مؤسسة"٣

---

١ OECD, 1996. Benchmark Definition of Foreign Direct Investment, OECD

٢ أبو قحف، عبدالسلام،١٩٨٩م. السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، الاسكندرية (مؤسسة شباب الجامعة)، ص١٥.

٣ UNCTAD, Investment regimes in the Arab word ISSUES and policies, united nation, New York & Genève, 5000, P.62.

أما منظمة التجارة العالمية (OMC) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها.٤

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE على أنه الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إداريا.٥

يتضح من التعاريف أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية يرافقه نقل أصول مادية وغير مادية ويعني ضمناً أن المستثمر الأجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير على المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الأم.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:٦

-الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط وذلك من خلال حصول هذه الدول على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية وزيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج وفرص العمالة للمواطنين في الدول المضيفة.

-يساعد في عمليات التكييف الهيكلي وذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات، فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية.

-لا يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بترسيخ قواعده في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية والفنية لسلامة المشروع الذي يستثمر فيه.

-يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر تمويلا في معناه الحقيقي وذلك من خلال اتخاذه شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج والمتمثلة في المعدات والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار.

-تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفورات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها.

-تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج غير المتوفرة وإنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي كإنشاء معاهد لتدريب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات والأساليب الجديدة المتطورة.

-تحفز الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب فضلا عن إسهامها في فتح أسواق جديدة في الخارج أمام المنتجات المحلية.

-للاستثمارات الأجنبية الفضل في إيقاف عمليات استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها البلدان النامية.

---

٤) .هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً، بيت الحكمة، بغداد، 5005 ، ص6

٥ ESCWA, the Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in Escwa Member Countries, U. N, New York, 5000, P 62.

٦ محمد عبد العزيز" الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 ، ص -19.ص18

-كما أن السعي وراء جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينحصر في الدول النامية فقط بل تتنافس مع الدول المتقدمة في عملية جلبه وتشجيعه ضمن اقتصادياتها الوطنية.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يكون مرتبطا دائما بمدى استعداد الدولة المضيفة لتقبل هذا النوع من التدفقات المالية ومن هنا يكون للمزايا المكانية دورا كبيرا في التأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن حصر العوامل التي تستطيع الدولة المضيفة، أي المستقبلة للاستثمارات أن توفرها، لكي تصبح محطة ووجهة تستقطب المستثمرين الأجانب. وفيما يلي المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

١- توفر الاستقرار السياسي: يمثل توفر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا وضروريا، بهدف ضمان ديناميكية سريعة ومستمرة لانسياب الاستثمارات الأجنبية، إذ يحفز الاستقرار السياسي المستثمر الأجنبي ويقلل من مخاوفه ويفتح له آفاقا رحبة أمام صناعة الأرباح. ومن بين أهم العوامل المؤثرة على المناخ السياسي يمكن ذكر ما يلي:٧

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا.
- رأي وموقف الأحزاب السياسية المحلية تجاه الشراكة الأجنبية.
- درجة الوعي السياسي من حيث التعامل مع الشركات الأجنبية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- الاستقرار الاقتصادي : من الصعب الفصل بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي فهما وجهان لعملة واحدة، حيث يتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من التوازنات الكلية، بهدف توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، كما يرتبط الاستقرار الاقتصادي بدرجة وضوح السياسات الاقتصادية المنتهجة في القطر المضيف، وطبيعة السياسة النقدية ومدى كفاءة الجهاز المصرفي والمالي، والضمانات المرتبطة بإمكانية تحويل الأرباح واستغلالها، وكذلك استقلال التعريفة الجمركية واعتدالها في ظل معدلات تضخم مقبولة، إذ يشكل التضخم عاملا حاسما في تشويه الحقائق الاقتصادية أي تثبيط عملية التنمية بشكل عام٨.

ومن أهم المحددات الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

أ- سعر الصرف: إن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف وفي هذا الصدد نجد أن Cushman أوضح في دراسة قام بها سنة 1985 وهي تخص محددات تواجد الشركات متعددة الجنسيات وأن هذه الأخيرة تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في العملة أو عندما تتوقع تضخما في الدول المضيفة، كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف من أجل تحديد التدفقات الاستثمارية وهذا راجع إلى أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة مع مختلف البدائل الأخرى.

---

٧ محمد قودري، أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوي الأداء الاقتصادي، الملتقي الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف،5006 ، ص

٨ عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقي الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 3 8 أفريل5005 ، ص ص622 621

كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري إذ أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل أية دراسات، بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير أن يتأثر نتيجة للتغيرات في معدل الصرف.[٩]

ب- الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددا أساسيا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية خاصة تلك التي تعمل في الخدمات الغير قابلة للاتجار، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم.[١٠]

ت- معدل التضخم: إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولي أهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات كما نجد تأثر ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز % 10 سنويا وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية ونضيف على ذلك أن التضخم يشوّه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل.

وفي هذا المجال ومن خلال دراسة شملت 54 دولة نامية، اتضح أن هناك ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر وهذا راجع إلى أن الارتفاع في معدلات التضخم يعتبر كمؤشر عن ضعف الاقتصاد الوطني وبالتالي احتمال مخاطر للمستثمرين على شكل توقع سياسات غير مرغوبة.[١١]

ث- الإصلاح الاقتصادي: يقوم مفهوم الإصلاح الاقتصادي على ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوة السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصصية كموارد ا□تمع، وفي هذا الإطار نجد أن برامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول قد أضعفت حوافز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في تلك الدول وهذا راجع إلى تخفيض القيود الحمائية، ففي حالة ارتفاع الضريبة الجمركية على الواردات مع فرض حصص كمية نجد أن قيام الدولة المضيفة بمنح الشركات متعددة الجنسيات تخفيضات جمركية وحماية حقيقية من الواردات قد يؤدي إلى نجاح الدولة المضيفة في جذبا لاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي المقابل قد يكون للإصلاح الاقتصادي دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك أن مستويات الضريبة الجمركية تؤثر فقط على معدلات استثمار الشركات متعددة الجنسيات المتجه إلى السوق العالمي.[١٢]

---

٩ عمر صقر "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة "الدار الجامعية، مصر، 2001 ، ص52

١٠ عبد السلام رضا"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة "المكتبة العصرية، القاهرة، مصر، 2007 ، ص٢٣.

١١ عبد السلام رضا، نمرجع سبق ذكره، ص٢٥

١٢ عمر صقر،مرجع سبق ذكره،54

٣- الإطار التشريعي والتنظيمي: إن عملية تفعيل الاستثمارات إجمالا تستلزم تهيئة الأطر القضائية والأنظمة التشريعية التي تمنح المستثمر حرية التملك للمشاريع، وعادة ما يستدعي تحقيق هذا المسعى وقتا طويلا، مما يوجب التزام سياسي حقيقي من قبل الدولة قصد إقرار هذه القوانين في زمن يعد قياسي وضمان أقل قدر من المعوقات الاستثمارية، ويشمل الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار ما يلي:١٣

٤- وجود قانون موحد للاستثمار يتصف بالوضوح والاستقرار والشفافية.

٥- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

٦- وجود نظام قضائي مستقل، يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات الناشئة بين المستثمر والدولة المضيفة بالكفاءة العالية والنزاهة المطلوبة.

٧- وجود ضمانات كافية تقي المستثمر وتبدد مخاوفه من كل أنواع المخاطر وتزرع بدلها الطمأنينة وتزيد من فرص حصوله على العوائد الاستثمارية المجزية، وتشمل المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المستثمر في هذا المجال : التأمين، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية سلب حرية تحويل الأرباح إلى الخارج وحرية حركية رأس المال دخولا وخروجا، بالإضافة إلى أهمية وجود نظام حماية حقوق الملكية الفكرية.....الخ.

ثانياً: أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعددت أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحسب عدة معايير، بحيث يتم تقسيمها على النحو التالي:

١- أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من منظور الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر والدول المستقبلة له[١٤]

هناك العديد من التصنيفات لأشكال الاستثمارات الأجنبية المباشر، سواء من وجهة نظر المستثمرين أو من وجهة نظر الدول المتلقية للاستثمارات.

أ- وجهة نظر الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر (المستثمرون): من وجهة نظر الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع، هي:

- الاستثمار الأفقي :يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج السلع نفسها أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محلياً.
- الاستثمار العمودي :هو الاستثمار الذي يهدف إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العمودي الخلفي)، أو إلى الاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو قنوات التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي).

الاستثمار المختلط :هو الذي يشمل النوعين المشار إليهما آنفاً.

ب- وجهة نظر الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر :من وجهة نظر الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أشكال رئيسية، بحسب الهدف، وهي:

- الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات.

---

١٣ أمير حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، القاهرة، 5002، ص85

١٤ .خضر »، الاستثمار الأجنبي المباشر :تعاريف وقضايا « ، ص ٦

- الاستثمارات الهادفة إلى زيادة الصادرات.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

٢- أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحسب الاتجاه (الوجهة)

نميز هنا بين نوعين رئيسيين من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، داخلية وخارجية، نذكرهما في ما يلي:

أ- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلية(Inward FDI): يعني هذا النوع من الاستثمارات أن الرأسمال الأجنبي مستثمر في موارد محلية، ويجري تشجع هذه الأنواع من الاستثمارات عن طريق خفض الضرائب، وسياسات الدعم، وأسعار الفوائد المخفضة، وإزالة العوائق الإدارية والقانونية .وهناك الكثير من المعوقات التي تؤثر سلباً في كمية ونوعية هذه الاستثمارات، كحدود وقوانين الملكية، والتمايز المفروض على أداء الشركات.

ب- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجية (Outward FDI):تسمى أحياناً استثمارات أجنبية خارج البلد، وهي رؤوس الأموال المحلية المستثمرة خارج البلد .وتشجع الحكومات هذا النوع من الاستثمارات عن طريق توفير التأمين للمستثمرين على المخاطر، ومن الأمور التي تحدد في هذا النوع من الاستثمارات :الضرائب المحفزة وغير المحفزة على أرباح الشركات التي تستثمر خارج بلدها، والدعم المقدم إلى الصناعات والتجارة الداخلية المحلية[١٥].

٣- أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحسب الهدف

أ- الاستثمار المشترك (Joint Venture):هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين :أحدهما وطني والآخر أجنبي، لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف .ويكون لكل طرف الحق بالمشاركة في إدارة المشروع، وتكون المشاركة إما بتقديم حصة في الرأسمال المشروع أو الرأسمال كله، وإما بتقديم التكنولوجيا، أو الخبرة والمعرفة، أو العمل . وقد تكون المشاركة من خلال قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة، الأمر الذي يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك[١٦].

ويكون الاستثمار المشترك بين المستثمر الاجنبي والمستثمر المحلي بنسب متفاوتة، تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الاجانب، حيث تنص قوانين كثير من الدول التي يقام فيها المشروع المشترك على أن ان لا تتجاوز نسبة المستثمر الاجنبي عن ٤٩% من رأس مال المشروع، وذلك تفاديا للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي، وحتى تأخذ القرارات في اعتبارها المصالح الحيوية والهامة لاقتصاد المضيف١٧.

ويرى تيربسترا (Terpstra)أن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقاً كافياً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية من دون السيطرة الكاملة عليه[١٨].

ب- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (Wholly-Owned FDI):تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات المتعددة الجنسيات.

---

[١٥] لوعيل، بلال، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية ، المجلة العربية ، بحوث اقتاصدية عربية ، العددان ٦٩-٧٠ ، ٢٠١٥م ص١٢٩

[١٦] علي عبد العال نشأت، نقلاً عن: أمينة ذكي شبانة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في صر في ظل آليات السوق)، ورقة قدمت الى المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين،بين ٧و٩ ابريل ١٩٩٣.

[١٧] ابراهيم بن سلمه، الاستثمار الاجنبي الخاص في المملكة (تجربة سابك) بحث مقدم الى ندوة الاستثمار الاجنبي الخاص في المملكة، وزارة الخارجية، الرياض ١٤١٨، ص٢٧

[١٨] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، الإسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٩٥ ، ص ٤٨٢

الجنسيات .وقد اتجهت الدول النامية في الآونة الأخيرة إلى منح الفرصة للشركات المتعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكاً كاملاً، لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط، وذلك بعد أن كانت تتردد في الأمر، بل ترفض التصريح بذلك، خوفاً من التبعية الاقتصادية[١٩].

وتفضل الكثير من الشركات الأجنبية هذا النوع من الاستثمار، كون الشركات الأجنبية الأم تقوم بإنشاء شركات فرعية تملكها كلياً، وتسيطر عليها كاملة، بينما تتردد الدول النامية كثيراً في قبول مثل هذه الشركات لأسباب واضحة تتعلق بالتبعية الاقتصادية، والآثار السلبية الناجمة عن حدوث أزمة في الدول الأجنبية الأم[٢٠].

ج- مشروعات التجميع (Assembly Operations):يأخذ هذا النوع شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج ممعين لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً. وفي غالب الأحوال، يقدم الطرف الأجنبي في معظم الدول النامية الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وتدفق العمليات، وطرق التخزين والصيانة، والتجهيزات الرأسمالية، في مقابل عائد مادي يتفق عليه[٢١].

د- الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة (Free Zones):يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى تشجيع إقامة مناطق صناعات تصديرية، لأن التصدير يدر ارباحاً بالعملات الاجنبية، ويخفض من الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل، بالإضافة إلى خلق فرص عمل محلية، ونقل التكنولوجيا الحديثة، وتطوير الإطارات الإدارية والفنية المحلية .ويعتمد نجاح هذه المشروعات على الشروط التي تحيط بالمشروع، فأحياناً هناك صعوبات كثيرة تتعلق بتحديد هوية المنتج، حيث ترفض كثير من الدول استيراد بضائع فيها نسبة عالية من مواد أولية أو وسيطة مستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى فشل هذه المشروعات، وهناك أيضاً عوامل سياسية كبيرة تدخل تحت هذا النوع من الاستثمار[٢٢].

٤- وينقسم الاستثمار الاجنبي المباشر وفقا للدوافع الى عدة اشكال من اهمها:٢٣

وتنقسم الدوافع التي تحفز الشركات الاجنبي على تنفذي الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ادول الاخرى الى ثلاثة فئات:

١-البحث عن الموارد: هي الاستثمارات التي تسعى لاستخراج موارد بهدف تحقيق فوائد في مكان آخر، من امثلة ذلك الاستثمار في استخراج معادن طبيعية من بلد ما واستخدمها مدخلات انتاج في بلد اخر.

٢-البحث عن الكفاءة: والمقصود فيها هي الاستثمارات التي تبحث عن انتاج السلع والخدمات بتكلفة اقل، بهدف بيعها في الاسواق العالمية، من امثلة ذلك الاستثمار في تكرير البترول وصناعة البتروكيماويات.

---

[١٩] نشأت المصدر نفسه.

[٢٠] رزاق وشاح، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، [د. ت.])، ص ١١

[٢١] نشأت المصدر نفسه .

[٢٢] لوعيل مصدر سابق صفحة ١٣٠.

[٢٣] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار-الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، اصدارات ١٩٩٩، الكويت، ص٤-٥

٣-البحث عن الاسواق: هي الاستثمارات التي تسعى الى تحقيق فوائد في الاسواق المحلية. ومن امثلة ذلك صناعة الصيدلانية التي تنتج في بلد ما وتسوق في سوقها المحلي.[٢٤]

ثانيا: الاستثمار الأجنبي غير المباشرForeign Portfolio Investment :

ويشار اليه بالرمز (FPi) ويتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام المؤسسات او الافراد بشراء الاصول المالية التي تنتج عوائد معينة في فترة زمنية محدده ،وبأقل خطر ممكن ويتمثل بالأوراق المالية كالأسهم والسندات ، والعائد في هذا النوع من الاستثمار هو مقابل ما يطلق عليه بالتفصيل الزمني ، فالأفراد يفضلون الحاضر على المستقبل ، حيث يبذل المستثمرون كل الجهود للتقليل من احتمالات التعرض للمخاطر ، كما ان المستثمر هنا عادة يحدد الزمن الذي سيحتفظ فيه بالورقة المالية سواء الاسهم والسندات بقصد المضاربة (Speculative)احياناً والاستفادة من فرق السعر ، او الحصول على ارباح تدرها كل من الاسهم والسندات ،وفي هذا النوع من الاستثمار يشكل رأس المال الاجنبي اقل من (١٥%) من رأس مال المشروع .[٢٥]

ويتعلق الاستثمار الأجنبي غير المباشر بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية سواء كانت حقوق ملكية (أسهم) أو حقوق دين (سندات) وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة أو قد يقوم بالتعامل على تلك الأدوات من خلال مؤسسات مالية متخصصة مثل صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها.[٢٦]

نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:[٢٧]

هنالك بعض النظريات حول الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن من أهمها النظرية التقليدية والنظرية الحديثة:

النظرية التقليدية:

تفترض هذه النظرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على كثيرٍ من المنافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها إلى الشركات المستثمرة، وتستند إلى عددٍ من المبررات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

---

[٢٤] تقرير أداء الاستثمار والتنافسية-الهيئة العامة للاستثمار للعام ١٤٢٦-١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م)

[٢٥] محمد صالح جابر(الاستثمار بالاسهم والسندات وتحليل الاوراق المالية) ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، العراق ١٩٨١، ص٢٨-٣٠.

[٢٦] سلوى محمد مرسي، اولويات الاستثمار الصناعي في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٥، ص ١٧٦.

[٢٧] الزهراني، بندر ، رسالة ماجستير ، مرجع سابق ، ص ٢٦.

١. ميل الشركات المستثمرة إلى تحويل القدر الأكبر من أرباحها إلى دولتها بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
٢. أن حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدولة المضيفة صغير جداً بدرجة لا تسمح معها بقبول هذا النوع من الاستثمارات.
٣. أن الشركات المستثمرة تقوم بنقل تقنيه لا تتوائم مستوياتها مع المتطلبات التنموية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة المضيفة.
٤. يؤثر وجود بعض الشركات المستثمرة بشكل مباشر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها السياسي والثقافي والاقتصادي.

النظرية الحديثة:

هذه النظرية مبنية على افتراض أساسي مفاده أن طرفي الاستثمار (الشركة المستثمرة، والبلد المضيف) تربطهما علاقة المصلحة المشتركة، فكلاهما يعتمد ويستفيد من الآخر لتحقيق الأهداف التي يحددها هو، إلاّ أن حجم العوائد التي يتحصل عليها كل طرف يتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات وممارسات كل طرف من الطرفين الخاصة بالاستثمار.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة تساعد على تحقيق الآتي:

١. الاستغلال الأمثل والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية المتاحة والمتوافرة في الدول المضيفة.
٢. المساهمة في إنشاء علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدول المعنية مما يساهم في وجود تكامل اقتصادي.
٣. إيجاد أسواق للتصدير تنمي العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى.
٤. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
٥. المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية.
٦. نقل التقنية في مجالات الإنتاج والتسويق والإدارة.
٧. تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة[٢٨].

ثالثاً: تأثير الاستثمار الأجنبي في الاستثمار المحلي:[٢٩]

تحدد الأدبيات الاقتصادية بعض القنوات التي قد يؤثر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف على نظيرة الوطني الخاص. بعض هذه التأثيرات ايجابية تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار الوطني الخاص «Crowding –in Effects» وبعضها سالبه تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الوطني.

---

[٢٨] Paul Streeten. "New Approaches to Private Investment in less Developed Countries".ed. International Investment.1972.

[٢٩] UNCTAD :Transational Corporations in the World Development, Trends and Prospects United Nations, New York, 1988, p76

أما التأثيرات الايجابية فقد تأتي عن طريق خلق فرص استثمارية وطنية في الصناعات التكميلية من خلال قيام المنشآت المحلية بتوزيع منتجات المستثمر الأجنبي وامداده بمستلزمات الإنتاج «التكامل الأفقي والعمودي»، أو قد تأتي عن طريق نقل وتوطين التكنولوجيا التي تؤثر على مدى كفاءة المنشآت المحلية في استخدام عناصر الإنتاج الذي يساعدها على تقليل تكاليف الإنتاج وتعظيم الأرباح مما يشجع على دخول مستثمرين جدد إلى السوق.

في المقابل قد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل الاستثمار الوطني الخاص عن طريق سعر صرف عملة البلد المضيف الذي يحدث في حالة تدفق استثمارات أجنبية مباشرة بشكل كبير مما يؤدي لزيادة في سعر صرف العملة والذي يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنشآت المحلية في تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية . أيضاُ تعتمد درجة تأثير هذه الاستثمارات على الكيفية التي يدخل فيها الاستثمار فمثلاً الأجنبي للبلد المضيف. بما أن الاستثمارات عن طريق عمليات الاندماج والاستحواذ هي عبارة عن نقل ملكية أصول شركة قائمة مسبقاً إلى فرد أو شركة أجنبية فأن تأثير هذه الاستثمارات سوف يكون أقل من تأسيس شركة جديدة «هذا طبعاً في الأجل القصير فقط». وكذلك مدى درجة المنافسة في السوق من حيث عدد المنشآت الأخرى القائمة. كما أن درجة التأثير تختلف في حالة قيام المستثمر الأجنبي بتقديم سلعة جديدة في السوق أو سلعة منافسة للسلع المحلية الموجودة. ففي الحالة الأولى لا يوجد أي تأثير سلبي على المنشآت المحلية بل ربما تأثير إيجابي عن طريق التكامل الأفقي أو العمودي.

ثالثاً: تأثير الاستثمار الأجنبي في سوق العمل[٣٠]

عادة ما يتم نقاش تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في إطار تأثيره على خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الأجور، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة .أما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص عمل جديدة في سوق العمل للبلد المضيف فهذا أمر غير مسلم به، بل قد يؤدي إلى زيادة معدل البطالة. فمن جهة تشير بعض الفرضيات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور هام في الحد من مشكلة البطالة في البلد المضيف من خلال التوظيف المباشرة في المنشآت الأجنبية، بالإضافة إلى طرق غير مباشرة من خلال زيادة فرص العمل في الصناعات المحلية التكميلية الأمامية والخلفية. ولكن هذا التأثير يعتمد بشكل كبير على طريقة إنشاء الاستثمار الاجنبي المباشر، فإذا كان تأسيساً، فهذا بدون شك سوف يخلق فرص عمل جديدة بينما في حالة الاندماج والاستحواذ، قد يؤدي هذا النوع من الاستثمارات إلى زيادة معدلً لسعي الشركة الجديدة للاستغناء عن بعض العاملين بسبب التقنية البطالة نظرا المستخدمة أو استبدال العمالة المحلية بأخرى أجنبية. كذلك يعتمد هذا التأثير على فمثلاً القطاع الذي يعمل فيه المستثمر الأجنبي المباشر. الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الخدمي قد لا يخلق فرص عمل مثل القطاع الصناعي الذي يعتبر كثيف الاستخدام للأيدي العاملة «Labor Intensive Industry» .

في المقابل هناك شبه أتفاق بين جميع الدراسات بأن المستثمر الأجنبي المباشر يدفع أجراً أكبر من نظيره الوطني بالإضافة إلى الاهتمام المستمر بالتطوير والتدريب الوظيفي مما يرفع الكفاءة الإنتاجية للعمال.[٣١]

---

[٣٠] أبوقحف، عبدالسلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، مرجع سابق، ص٢١٩.

[٣١] جون اولمان سبيرو، (سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية)، ترجمة خالد قاسم، الاردن ١٩٨٧، ص٢٥٩.

التغير في هيكل الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية:

مع اتجاه السعودية إلى الاعتماد على القطاع الخاص باعتباره القوة الدافعة للاقتصاد، وجزء محوري من استراتيجية تحقيق النمو السريع والمستدام، كان عليها أن تهيئ مناخ الأعمال لتحسين وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، وفتح الباب أمام مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر، كأحد أولويات خطط التنمية. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان يخضع لقانون عام ١٩٧٩م الذي أعطى أولوية للشركات السعودية، والمشاريع الأجنبية شريطة وجود شراكة مع مستثمرين سعوديين، بالإضافة إلى حظر الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد غير قليل من القطاعات والأنشطة[٣٢]، كما منع إعطاء تراخيص لمزاولة النشاط للمستثمرين الأجانب ما لم يؤد المشروع إلى نقل خبرات تكنولوجية أجنبية.

وتشير بيانات المسح الميداني التي اجرتها الهيئة العامة للاستثمار الى حدوث تغير في هيكل الاستثمارات الاجنبية في المملكة خلال السنوات الأخيرة، فقد تركز الاستثمار الأجنبي خلال الفترة من ١٩٦٠-٢٠٠٠م في قطاع صناعة النفط والطاقة ثم الصناعات التحويلية الأخرى كما في الشكل بنسبة تزيد عن ٩٢% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية كما في الشكل رقم (١).

شكل رقم (١)

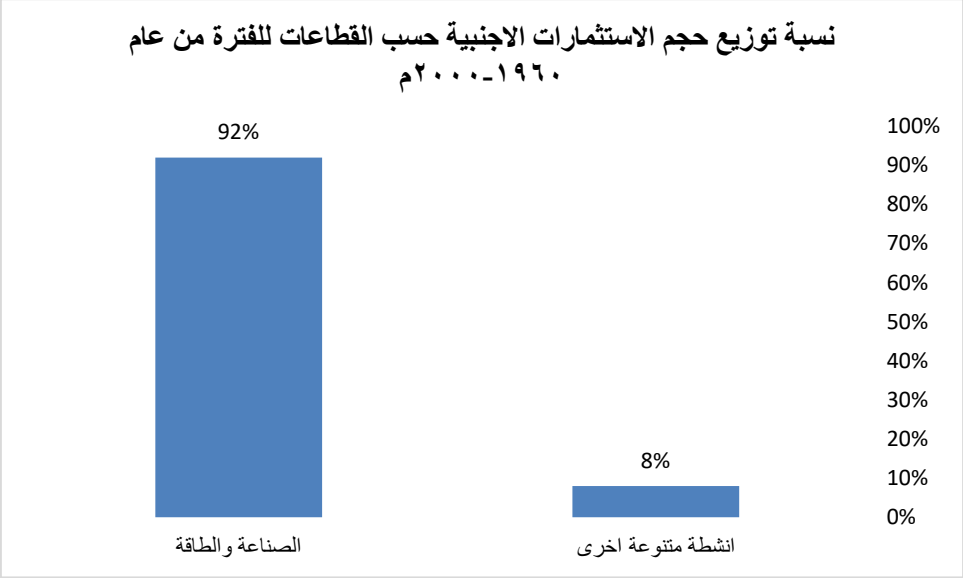

المصدر: أُعدّ من قِبل الباحث، اعتمادًا على التقرير السنوي لأداء الاستثمارات ٢٠٠٥م

كل ذلك، دعا إلى ضرورة مراجعة القانون وإعادة تقييمه، وإدخال قانون جديد للاستثمار، وهو قانون عام ٢٠٠٠م، مع إنشاء الهيئة العامة للاستثمار الأجنبي (SAGIA)، وذلك بهدف تسهيل تدفق الاستثمار المباشر إلى الاقتصاد

[٣٢] Svitlana Khyeda, «The Foreign Direct Investment in the Middle East: Major Regulatory Restrictions .», Insight Turkey, vol. 9, no. 2 (2007), pp. 73-104

السعودي، وكخطوة مهمة سابقة لعضوية منظمة التجارة العالمية، وقد قدم القانون المشار إليه العديد من التغيرات المهمة على النحو التالي٣٣:

أ- خفض القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك حظر الاستثمار من قبل الأجانب في بعض القطاعات التي كانت مخصصة فقط للقطاع الحكومي أو للمستثمرين المحليين، مثل خدمات الطباعة والنشر، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتوليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربية، وخدمات النقل عبر خطوط الأنابيب، والخدمات التعليمية، وخدمات المستشفيات والصحة والتأمين، أضف إلى ذلك تقليص ما يسمى بالقائمة السلبية ومراجعتها وتحديثها من وقت إلى آخر، تمهيد لإلغائها في نهاية الأمر.

٢-تقديم مزيد من التسهيلات للاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك تراخيص الاستثمار من خلال:

- السماح للمستثمرين الأجانب بالحصول على أكثر من رخصة للأنشطة المختلفة .
- السماح للشركات الأجنبية بتملك ١٠٠ بالمئة من المشروع .
- خفض مدة وإجراءات الحصول على التراخيص بالتعامل مع جهة واحدة، وألا يزيد الحد الأقصى للوقت حال اكتمال الأوراق على ٣٠ يوم.
- الحصول على حزمة المميزات نفسها التي تتمتع بها المشاريع المحلية، مثل توفير الحماية الصناعية، والحصول على القروض من صندوق التنمية الصناعية.
- حل مشكلة الكفالة التي تواجه جميع الأجانب العاملين في السعودية .
- استفادة المستثمرين الأجانب من أية اتفاقيات بشأن تجنّب الازدواج الضريبي .
- إخضاع الشركات لقانون ضريبة الدخل على الشركات البالغة ٢٠ بالمئة من صافي الربح، لتلك الضريبة في العالم وتصنف من بين الدول الخمس الأقل مستوى العالم.٣٤

ونتيجة لتحسين مناخ الاستثمار في العربية السعودية، واستمرار ارتفاع أسعار وإيرادات النفط .فقد ازدهرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ تطبيق قانون الاستثمار. ويلاحظ خلال الفترة الاخيرة عدم اقتصار التدفق على الصناعة والطاقة كما كان معهوداً، ولكن حدثت تغييرات هيكلية هامة في تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة باتت تشمل قطاعات متنوعة. ولكن تظل الاستثمارات في قطاعات الطاقة والبترول والغاز تمثل النسبة الاكبر في تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

ويلاحظ من الشكل (٢) تركز الاستثمارات الأجنبية الواردة للسعودية، في قطاعات عدة على النحو التالي، تصدرهم قطاع المواد الكيميائية بنسبة تمثل ٣٠,٦ في المائة، بإجمالي تكلفة تقديرية تبلغ ٤٦,٧٦٩ مليار دولار، أي ما تعادل قيمته نحو ١٧٥,٣٨٣ مليار ريال تقريبا، تلاه قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي بنسبة تمثل نحو ٢٥,٢ في المائة، بإجمالي تكلفة للمشروعات تبلغ ٣٨,٦١٣ مليار دولار، أي ما تعادل قيمته نحو ١٤٤,٧٩٨ مليار ريال تقريبا. وكانت أقل القطاعات جذبا لتلك الاستثمارات الأجنبية الجديدة المباشر، هي قطاع البناء ومواد البناء والآلات الصناعية والمعدات والخدمات المالية وبتكلفة مشروعات بلغت نحو ١,٤٩ مليار دولار، أي ما يعادل نحو ٥,٥٩ مليار ريال، وب

---

٣٣ ALMahmood, «Foreign Direct Investment in Saudi Arabia: Joint Venture Equity Shares and Source Country Characteristics».

٣٤ Middle East and North Africa Region Economic and Development Prospects: Job Creation in an Era of High Growth,» World Bank (٢٠٠٧).

١,٧٤ مليار دولار، أي ما يعادل نحو ٦,٥٤ مليار ريال، و٢٠٠٣ بـ ١,٩٣ مليار دولار، أي ما يعادل نحو ٧,٢٤ مليار ريال تقريبا على التوالي.

شكل رقم (٢)

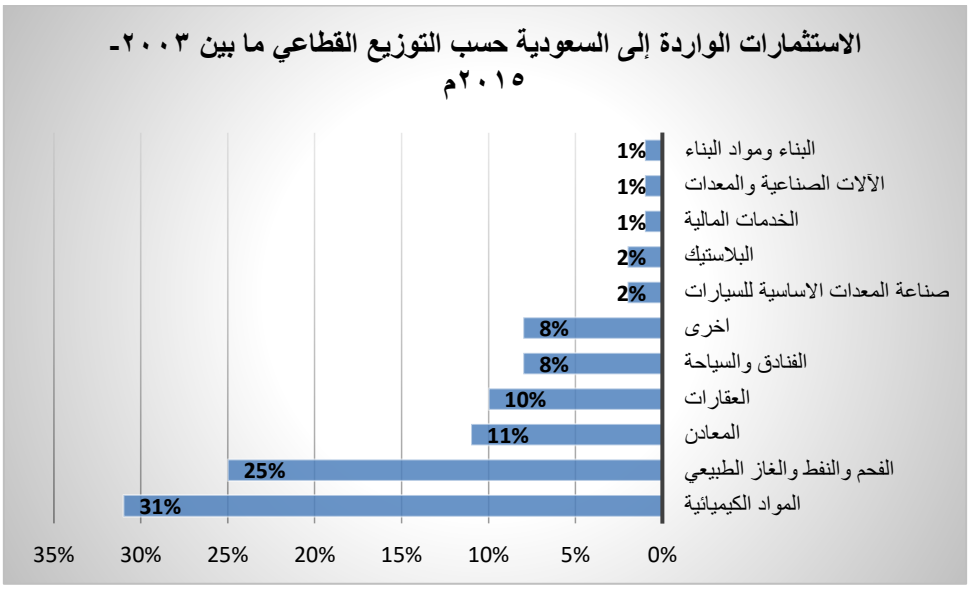

المصدر: أُعدّ من قِبل الباحث، اعتمادًا على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

وقد ادى اهتمام حكومة المملكة بتقديم التسهيلات اللازمة لتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي، مدعوما بارتفاع اسعار النفط، وانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية بموجب قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١١ نوفمبر ٢٠٠٥م لتصبح المملكة العضو رقم (١٤٩) في المنظمة وذلك لاستيفائها جميع الشروط المتعلقة بالعضوية، إلى تزايد الإقبال على الاستثمار الأجنبي في المملكة، وازدياد التعاون الاقتصادي بين المملكة وبقية دول المنظمة، ودخول استثمارات جديدة إلى المملكة، وتنوع مصادر الدخل، مما يفتح المجال أمام المنافسة، ويؤدي إلى تحسين الخدمات وتنوع الخيارات أمام المستهلك، وسوف تؤدي زيادة الاستثمارات إلى النشاط الاقتصادي ومن ثم إلى النمو الاقتصادي.

ويبلغ عدد الدول التي تملك استثمارات كبيرة في المملكة ٣٠ دولة، ويبين تحليل الاستثمارات الواردة إلى المملكة ما بين ٢٠٠٣م وحتى ٢٠١٥م كما يتضح في الشكل (٣) وبالتطرق إلى أكبر البلدان الأكثر استثمارا في السعودية من حيث إجمالي تكاليف المشاريع، فقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية، المرتبة الأولى وبقيمة تقديرية بلغت ٣٨,٤٨ مليار دولار، تلاها، فرنسا بإجمالي تكاليف لمشروعاتها بلغت نحو ٢٠,٢٠ مليار دولار، ثالثا، جاءت اليابان بإجمالي تكاليف لمشروعاتها بلغت نحو ١٥,٩١ مليار دولار، رابعا، الإمارات العربية المتحدة بإجمالي تكاليف بلغت ١٣,٤٨ مليار دولار، ثم خامسا الصين بإجمالي تكاليف لمشروعاتها بلغت نحو ١٠,٤٥ مليار دولار[٣٥]، ثم باقي الدول من مناطق مختلفة من العالم، وتعكس هذه التركيبة نوعية الاستثمارات في المملكة، فقد كان وما يزال التركيز موجهاً نحو الاستثمارات ذات المحتوى التقني العالي ولذلك نجد أن أغلب الاستثمارات قد تم جذبها من دول صناعية متقدمة، مثل الولايات المتحدة الامريكية واليابان.

[٣٥] FDI Intelligence from The Financial Times

الشكل (٣)

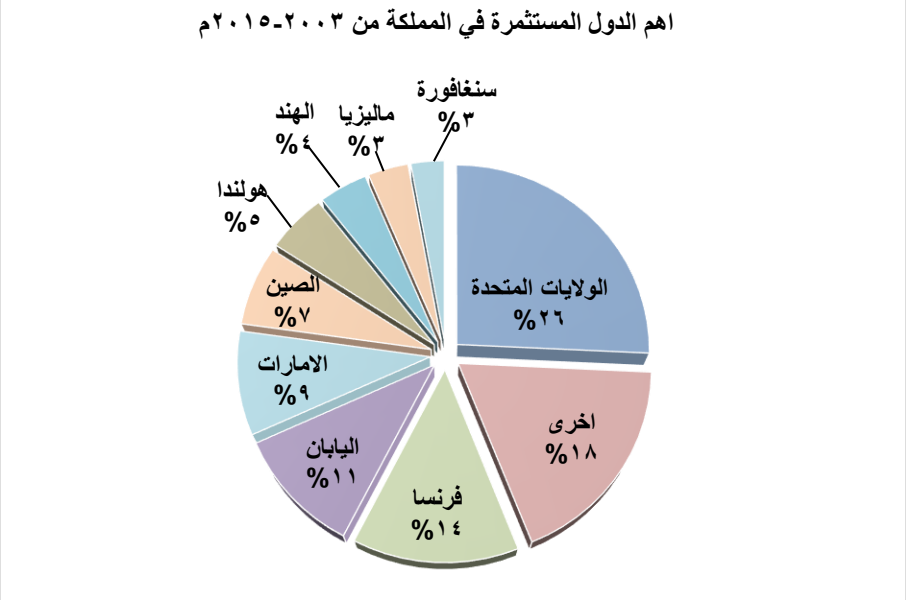

المصدر: أُعدّ من قِبل الباحث، اعتمادًا على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

تأثير الاستثمارات الاجنبية في الاقتصاد السعودي:

تزايدت وتيرة التدفقات الاستثمارية المباشرة الواردة للسعودية، سواء العربية أو الأجنبية، التي جذبتها البيئة الاستثمارية المحلية للاقتصاد السعودي، خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣-٢٠١٥م، إلى ١,١ ألف مشروع بتكلفة تجاوزت ١٥٣ مليار دولار، أي ما يعادل قيمته نحو ٥٧٣,٩٧ مليار ريال، عبر أكثر من ٨٠٠ شركة أجنبية مستثمرة. ويوضح الجدول (١) التدفقات الصادرة والواردة الى المملكة العربية السعودية والارصدة.

الجدول (١)

الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية (مليون دولار)											
	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التدفقات الواردة	779	1,942	12,097	18,293	24,319	39,456	36,458	29,233	16,308	12,182	8,865	8,012

التدفقات الصادرة	**473**	**79**	**-350**	**-39**	**-135**	**3,498**	**2,177**	**3,907**	**3,430**	**4,402**	**4,943**	**5,396**
الارصدة	**18,512**	**20,454**	**33,535**	**50,659**	**73,480**	**112,936**	**148,089**	**176,378**	**186,758**	**199,032**	**207,897**	**215,909**

المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

ووفقا لبيانات وإحصاءات رسمية حديثة تناولها تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠١٥، ومن ضمنها المناخ الاستثماري السعودي، فقد تصدرت الإمارات باقي الدول المستثمرة في السعودية من حيث خلق الوظائف المتوقع لها بـ ٣٢١٤٠ وظيفة، تمثل ما نسبته نحو ١٩ في المائة تقريبا من إجمالي الوظائف التي ستتيحها تلك المشاريع الاستثمارية، كما حلت بالمرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بـ ٢٠١ مشروع، تمثل نحو ١٧ في المائة من إجمالي عدد المشاريع الجديدة.

وجاءت في المرتبة الثانية، الولايات المتحدة الأمريكية، بعدد ١٣٥ شركة، تمثل نحو ١٥,٢ في المائة من إجمالي عدد الشركات المستثمرة.

وقادت تلك الاستثمارات الجديدة المباشرة إلى إيجاد عدد كبير من الوظائف بتلك المشروعات، تقدر بحسب الأوساط الاقتصادية العالمية بـ ١٦٩,٢ ألف وظيفة.

وتوزعت الوظائف التي استحدثها تلك المشروعات على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ليتصدر القطاع العقاري من بين القطاعات الأخرى على أكبر عدد بإيجاد الوظائف بهذا القطاع لتشكل نحو ١٥,١ في المائة، من إجمالي عدد الوظائف لجميع القطاعات، وبعدد بلغ نحو ٢٥٥٨١ وظيفة، تلاه قطاع المواد الكيميائية بعدد وظائف بلغت نحو ١٧,٩٥ ألف وظيفة، وبنسبة شكلت نحو ١٠,٦ في المائة، من إجمالي الوظائف الجديدة. ثالثا، قطاع المعادن، حيث من المتوقع أن يوجد عدد وظائف تقدر بـ ١٥,٠٢ ألف وظيفة، وبنسبة تشكل نحو ٨,٩ في المائة من إجمالي الوظائف المتوقع إيجادها في البيئة الاستثمارية السعودية، فيما حل رابعا قطاع الفنادق والسياحة بعدد وظائف يقدر بـ ١٠٨٤٧ وظيفة، وبنسبة تشكل نحو ٦,٤ في المائة من إجمالي عدد الوظائف. في حين، كانت أقل القطاعات استحداثا لإيجاد وظائف جديدة من بين القطاعات الأخرى، من نصيب قطاعي الخدمات المالية والبناء ومواد البناء، وبعدد يبلغ نحو ٢,٠٥ ألف وظيفة، و٢,٤٦ ألف وظيفة على التوالي.

واستحوذت أكبر عشرة قطاعات رئيسة على تلك الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة، المتضمنة المواد الكيميائية، الفحم والنفط والغاز الطبيعي، المعادن، العقارات، الفنادق والسياحة، صناعة المعدات الأساسية للسيارات، البلاستيك، الخدمات المالية، الآلات الصناعية والمعدات، والبناء ومواد البناء، ما نسبته نحو ٩٢,٣ في المائة من إجمالي باقي القطاعات الأخرى، وبقيمة تجاوزت ١٤١ مليار دولار، أي ما تعادل قيمته نحو ٥٢٨,٧٥ مليار ريال تقريبا.

في حين توزعت باقي المشروعات على قطاعات أخرى بنسبة استحواذ بلغت ٧,٧ في المائة، وبقيمة تقدر بـ ١١,٧٣ مليار دولار.

اضافة الى ذلك فإن جذب الاستثمارات الاجنبية المميزة سوف ترافقه مزايا اضافية، تتمثل في نقل التقنية وإدخال الاساليب الادارية الحديثة وتحسين تنافسية الشركات ومنشآت الاعمال وغيرها من الفوائد غير المادية. كما تسهم الاستثمارات الأجنبية برفع معدلات النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد وتوفير المزيد من الفرص الوظيفية في السوق.

واقع الاستثمار المحلي (الحكومي والخاص) في المملكة العربية السعودية:

أ-ماهية الاستثمار المحلي Domestic Investment

يعرف الاستثمار المحلي بتوظيف الاموال في مختلف المجلات والفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن نوع الاداة المستخدمة. قياساً على ذلك فإن الأموال التي تقوم مؤسسات أو أفراد بتوظيفها تعد من قبيل الاستثمارات المحلية، أياً كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل العقارات، الاوراق المالية، ذهب، عملات اجنبية. الخ[٣٦]

وينقسم الاستثمار المحلي من حيث الجهة المنفذة الى قسمين:

أ/١-الاستثمار العام Puplic Investment

يقصد بالاستثمار العام (الحكومي) هو ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع.[٣٧]

ويهدف الاستثمار العام الى تحقيق العديد من الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتطوير الخدمات، والاتجاه الى المجلات التي لا يستطيع الاستثمار الخاص الوصول لها.

أ/٢-الاستثمار الخاص المحلي Private Domestic Investment

هو الإضافة للطاقة الانتاجية للمجتمع التي تقوم بها وحدة تنظيمية وطنية خاصة، وذلك بهدف تحقيق الربح أساساً خلال فترة زمنية معينة.

ويعد الاستثمار الخاص الممول الرئيس للاقتصاد في دول العالم المتقدم وفي الدول التي تطبق نظام الاقتصاد الحر، وهذا عكس ما يحدث في الدول النامية حيث تعد الدولة ممثلة في الاستثمار العام هي المحرك الرئيس للاقتصاد، ويأتي الاستثمار الخاص في مرحلة تالية.[٣٨]

ب-واقع الاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية: [٣٩]

بدأ الاهتمام بالاستثمار في المملكة مع خطة التنمية الثانية للمملكة حيث ركزت كل من خطة التنمية الخمسية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ) وخطة التنمية الخمسية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ) على تنويع القاعدة الاقتصادية في المملكة ودعم الاستثمار في القطاع الصناعي. كما تم التركيز على دعم القطاع الخاص للاستثمار في المجالات الصناعية والانتاجية من خلال تقديم المساعدات والحوافز المختلفة، وتعظيم الاستثمارات في التجهيزات الاساسية خاصة ما يرتبط منها بالقطاعات الصناعية والتعدينية.

---

[٣٦] مطر، محمد ١٩٩٩م. ادارة الاستثمارات ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص٦٣

[٣٧] الطاهر، عبدالله، ١٩٨٤. مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الرياض: جامعة الملك سعود، ص ١٤

[٣٨] الطاهر، عبدالله، ١٩٨٤.مرجع سابق، ص١٥

[٣٩] منجزات خطط التنمية (الاصدار الخامس والعشرون) ،١٤٢٨هـ -وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية.

ولتحقيق هذا التوجه فقد اتخذت الدولة خلال هذه المرحلة عدداً من الإجراءات لوضع الأسس والمنطلقات لتفعيل الصناعة باعتبارها خياراً استراتيجياً للمملكة، أثمرت ما نعيشه الآن من نهضة صناعية خاصة في مجال الاستثمار في الصناعات البتروكيماوية والتي تشكل النصيب الأكبر في الاستثمار المحلية. ويتتابع وضع الاسس والنطاقات السليمة والفاعلة لتحقيق التنمية الصناعية في المملكة، فتم انشاء الهيئة الملكية للجبيل وينبع عام ١٣٩٥هـ لتقوم بالتخطيط الشامل لإقامة المدينتين الصناعتين في كل من الجبيل وينبع وتهيئة كافة التجهيزات اللازمة لقيام صناعة بتروكيماوية متطورة في هاتين المدينتين. ولان القطاع الخاص لم يكن آنذاك قادراً على تولي بعض المشاريع الصناعية الكبيرة التي تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة بادرت الدولة بإنشاء الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) عام ١٣٩٦هـ لتتولى مهمة الاستثمار والتصنيع والتسويق والتصدير لعدد من الصناعات البتروكيماوية الهامة. كما تم انشاء المؤسسة العامة للكهرباء عام ١٣٩٦هـ مرتبطة بوزارة الصناعة والكهرباء بهدف توفير خدمات الكهرباء في جميع مناطق المملكة للأغراض الاستهلاكية والانتاجية.[٤٠]

واستمرت حكومة المملكة بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية والاستثمارية لبناء البنية التحتية للمملكة، ولزيادة تفعيل دور القطاع الخاص قدمت المملكة العديد من التسهيلات للمستثمر المحلي وبدأت بالتخصيص لعدد من القطاعات الحكومية لزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي ولقد أكدت خطة التنمية السادسة على ضرورة استغلال رؤوس أموال القطاع الخاص في تمويل المشاريع الحكومية. ولقد بدأ صندوق الاستثمارات العامة بوضع ضوابط ولوائح تخصيص المنشآت الحكومية وذلك بعد صدور قرار المجلس الاقتصادي الاعلى رقم ٢٣/١ وبتاريخ ٦٢٠٠٢/٥م وذلك لإيجاد المناخ المناسب لنجاح برنامج التخصيص.[٤١]

حوافز ومعوقات الاستثمار المحلي والاجنبي في المملكة العربية السعودية:[٤٢]

هنالك عدد من الجوانب الايجابية في مناخ الاستثمار تعد مشجعة للاستثمارات الوطنية وجاذبة للاستثمارات الأجنبية، وذلك طبقاً لما أظهرته المسوحات الميدانية التي قامت بها الهيئة العامة للاستثمار، ومن أهم المزايا والحوافز المتوافرة في بيئة الاستثمار هي:

- تحرر السياسات والأنظمة التي تحكم الاستثمار والأعمال الاقتصادية في المملكة، والاتجاه نحو المساواة في المعاملة للاستثمارات المحلية والأجنبية.
- انخفاض تكاليف وحدات العمل في قطاع الشركات الصناعية وقطاع المقاولات.

---

[٤٠] وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة(١٤٠٠-١٤٠٥هـ).

[٤١] منجزات خطط التنمية (الاصدار الخامس والعشرون) ، ١٤٢٨هـ

[٤٢] التقرير السنوي لأداء الاستثمارات، ٢٠٠٥م، مرجع سابق، ص٣٢:٣٥

- ارتفاع الإنتاجية النسبية للعمالة لكنها أقل من الدول المتقدمة.
- نزاهة وقلة معدل تكرار التفتيشات الحكومية على المنشآت الحكومية.
- تميز أنظمة الاستيراد والتصدير ببساطة الإجراءات وخلوها من التعقيد.
- توفر الطاقة الكهربائية واستقرار إمداداتها بالمملكة، وتشكل الخسائر الإنتاجية بسبب مشكلات الطاقة أقل من ٣%.
- تتم عمليتا التمويل المصرفي للشركات السعودية لتلبية المتطلبات الرأسمالية للتشغيل من خلال السحب على المكشوف.

وفي المقابل ظهر هناك عدد من العوائق في بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية منها:

- تطبيق السعودة دون رفع كفاءة العمالة الوطنية الذي أدى إلى تدني الإنتاجية في منشآت الأعمال.
- صعوبة دخول المستثمرين والحصول على التراخيص لممارسة الأعمال مما يحد من المنافسة ومن ثم يضعف الحافز الأساسي للمنشآت لتحسين الإنتاجية والنمو والابتكار.
- عدم توفر الأراضي الصناعية المطورة لاستخدامات الصناعية.
- عدم توفر مصادر حقيقية للتمويل بخلاف المصادر الحكومية، كما أن الهيكل القانوني لحماية المقرضين غير كامل.
- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، كما أن عدداً كبيراً من الأجهزة يشرف على نفس الجهة.
- صعوبة الحصول على تأثيرات دخول للمملكة.
- تفرقة معدلات الضرائب بين المنشآت الحكومية والأجنبية.
- بطء التسديدات الحكومية لمستحقات المقاولين.
- ضرورة حصول الأجانب على إذن قبل إصدارهم الصكوك والسندات المالية.

تطور القطاع الصناعي السعودي

مقدمه:

تعد تنمية القطاع الصناعي من الأولويات الخاصة بتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لكون الصناعة نشاطاً اقتصادياً قادراً على تأمين متطلبات السكان المتنوعة، بالإضافة لحجم الوفورات الاقتصادية والاجتماعية الممكن خلقها في المجتمعات القائمة فيها. لذلك تمثل الصناعة النشاط الاقتصادي الوحيد القدر على تحقيق أعلى معدل للنمو الاقتصادي في زمن قياسي، والذي يساعد على تنويع القاعدة الاقتصادية.

لقد أولت حكومة المملكة العربية السعودي من خلال خطط التنمية الخمسية أهمية خاصة للقطاع الصناعي انطلاقاً من أهمية هذا القطاع في تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتوفرة وتنويع مصادر الدخل وذلك من خلال قيامها مباشرة بإنشاء المشروعات الصناعية. وتقديم جميع وسائل الدعم والتشجيع للقطاع الخاص وتحفيزه، ونتيجة لذلك فقد

خطت الصناعة السعودية خطوات كبيرة وتمثل ذلك بصورة أساسية في التطور الذي شهدته الاستثمارات الصناعية منذ إنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي.

تطور الصناعة في المملكة العربية السعودية:

اهداف السياسة الصناعية

أكدت خطط التنمية المتعاقبة في المملكة العربية السعودية على أهمية التصنيع بكونه البديل الأمثل للإسراع في تحقيق أهداف التنمية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل، وتخفيف الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتوفير فرص وظيفية جديدة، وتنمية القوى العاملة الوطنية، وإرساء قاعدة تقنية صلبة وحديثة[٤٣].

تهدف السياسة الاقتصادية لحكومة المملكة العربية السعودية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال تقليل الاعتماد الأساسي السائد اليوم على قطاع تصدير الزيت الخام، ولكن يبدو أنه من المؤكد استمرار هذا القطاع في احتلال المركز الأول بالنسبة للموارد الأخرى، إذ أن عائداته الضخمة تكوّن مصدر التمويل الرئيسي لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما أهداف قطاع الصناعات التحويلية فقد حددت بالآتي:

١. رفع طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية بحيث يتمكن من إنتاج مجموعة متنوعة من السلع، وبتكاليف تساعده على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.
٢. الاستفادة من المزايا الكبيرة التي تتيحها الأسعار المنخفضة للطاقة والكميات الوفيرة من المواد الخام الناتجة عن البترول ومشتقاته الصناعية والثروات الزراعية والمعدنية والسمكية واستغلال هذه المزايا والموارد لتنويع القاعدة الصناعية.
٣. توسيع وتعميق صلات المملكة بالتكنولوجيا العالمية الحديثة.
٤. تشجيع الاستفادة من كامل طاقات القطاع الخاص في الصناعات التحويلية.
٥. تحقيق تنمية صناعية إقليمية متوازنة.
٦. رفع إنتاجية القطاع الصناعي بتشجيع قيام المصانع ذات الطاقات الإنتاجية المثلى.
٧. تقليل اعتماد الصناعة على العمال غير السعوديين، وذلك من خلال تطوير المهارات الوطنية بتنمية إمكانيات التعليم الفني والعام، والأخذ بأسلوب التدريب على رأس العمل.
٨. زيادة نسبة التعاون والتكامل بين مختلف الصناعات القائمة.

[٤٣] وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة، ص ٢٣٨

التطور الصناعي في المملكة [٤٤]

الأنشطة الصناعية	عدد المصانع		إجمالي التمويل (مليون ريال)		عدد العمالة	
	١٩٧٤م	٢٠١٤م	١٩٧٤م	٢٠١٤م	١٩٧٤م	٢٠١٤م
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	٣٩	٩٢٦	٢,٠٢٨	٩٩,٣٨٥	٧,١٩٩	١٨٧,١٧٢
صنع المنسوجات	١	٩٥	٢٠	٥,٤٧٣	٦٠	١٦,٨٥٢
صنع الملبوسات	٢	١٠٤	٣٨	١,١٥	٢٤٩	١٣,٤٥٨
صنع المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	٢	٣٤	٧	٠,٥٠٢	٥٠	٣,١١
صنع الخشب ومنتجات الخشب والفلين	٤	٧٤	٦٥	١,٠٢٢	٨٣٩	٦,١٢٢
صنع الورق ومنتجات الورق	٩	٢٢٠	١٧٧	١١,٩٧١	٨٤٣	٣٣,٩٢
الطباعة واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة	١٨	٥٨	٨٠٩	٢,٨٥٥	٢,٥٩٤	٦,١٩١
صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	٤	١٤٠	٣٦٤	١٤٠,٩٢١	٣,٤٨٧	٢١,٢٦٧
صنع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	٩	٦٧٤	٢,٩٥٤	٤٥٥,٩٩١	٢,٤٢٩	٨٠,٢٥٢
صنع المنتجات الصيدلانية الاساسية	-	٣٦	-	٣,١٧٦	-	٨,٨٩٣
صنع منتجات المطاط واللدائن	١١	٨٥٥	٥٢٢	٢٩,٤٨٧	١,٨٩٥	٨٦,٦٣٩
صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	٢٥	١٣٩٨	٣,٧٧١	٩٤,٠٥٨	٣,٧٨	١٧٣,٩٢٥
صنع الفلزات القاعدية	٢٤	٢٧٥	٢٣٤	٥٤,٩٠٩	٢,٨٠١	٥٨,٥٤٥
صنع منتجات المعادن، باستثناء الآلات والمعدات	٩	٩٢٩	١٦٠	٢١,٦٥٤	٩٣١	١٠٣,٣٧٥
صنع الحواسيب والمنتجات الالكترونية والبصرية	٢	٥٨	١	٣,٠٢٢	٣٣	١٠,٠٢٢
صنع المعدات الكهربائية	٢	٢٠٦	١٢٧	١٣,١٧٨	٤٦٤	٣٥,١٥
صنع الآلات والمعدات غير المصنفة	١٢	١٩٩	٨٠٨	٢٨,٤٣٦	٤,٣٥٧	٢٨,١٨٥

[٤٤] التطور الصناعي في المملكة العربية السعودية ، موقع صندوق التنمية الصناعية السعودي.

صنع المركبات ذات المحركات المقطورة	٨	١٦٠	٧٨	٣,٤٨	٦٢٢	١٦,٥٠٢
صنع معدات النقل الاخرى	-	١٣	٠	٠,٢٧٨	٠	١,٨٠٧
صنع الاثاث	١٧	٣٢٥	١٧٠	٣,٤١٢	١,٢٩٥	٢٦,٤٤٦
الصناعات التحويلية الاخرى	-	٨٩	٠	١٧,٤٣٢	٠	١٣,٩٢٢
اصلاح وتركيب الآلات والمعدات	-	٣	٠	٠,٦٥٦	٠	٣,٥٠١
المجموع	١٩٨	٦٨٧١	١٢,٣٣٣	٩٩٢,٤٤٩	٣٣,٩٢٨	٩٣٥,٢٥٦

على الرغم من الحداثة النسبية للصناعة بالمملكة، إلا أن القطاع الصناعي شهد تطوراً مطّرداً حقق خلاله إنجازات باهرة. ويرجع ذلك إلى الاهتمام والدعم الذي يجده القطاع من الدولة، وذلك نظراً للدور الذي يقوم به في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية للمملكة. ولقد اشتملت جهود الدولة في دعم التنمية الصناعية على عدة محاور أساسية، كان من ضمنها توفير البنية التحتية اللازمة وإنشاء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، وإنشاء المدن الصناعية بمختلف مناطق المملكة إلى جانب إنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي، بالإضافة إلى تقديم عدد من الحوافز الصناعية الأخرى. وكان لتجاوب وتعاون القطاع الخاص مع الخطط والجهود الحكومية الأثر الفاعل في تحقيق إنجازات التنمية الصناعية. ونستعرض فيما يلي عدداً من مؤشرات التطور الصناعي بالمملكة خلال الفترة الماضية:

التطور في أعداد المصانع المنتجة وإجمالي التمويل وعدد العمالة:[٤٥]

أولت الدولة أهمية كبرى للتنمية الصناعية، وقدمت لها جميع وسائل الدعم والتشجيع، ونتيجة لذلك فقد خطت الصناعة السعودية خطوات كبيرة وتمثل ذلك بصورة أساسية في التطور الذي شهدته الاستثمارات الصناعية منذ إنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي. ويوضح الجدول التالي التطور في أعداد المصانع المنتجة وحجم استثماراتها وعمالتها بين عامي ١٩٧٤م و٢٠١٤م مصنفة حسب الأنشطة الصناعية الرئيسية.

كما يتضح من الجدول أدناه، فإن القاعدة الصناعية في المملكة شهدت توسعاً كبيراً خلال الأربعة عقود الماضية، حيث قفز عدد المصانع العاملة من (١٩٨) مصنعاً في عام ١٩٧٤م إلى (٦٨٧١) مصنعاً في عام ٢٠١٤م. وبصورة موازية ارتفع رأس المال المستثمر من حوالي ١٢ مليار ريال في عام ١٩٧٤م إلى أكثر من ٩٩٢ مليار ريال في عام ٢٠١٤م. كما ارتفع عدد العمالة في القطاع الصناعي من حوالي (٣٤) ألف عامل في عام ١٩٧٤م إلى أكثر من (٩٣٥) ألف عامل في عام ٢٠١٤م.

وبالنظر إلى هيكل التركيبة القطاعية للمصانع العاملة بالمملكة بنهاية عام ٢٠١٤م، فإننا نجد أن قطاع صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى يتصدر بقية القطاعات من حيث عدد المصانع (١٣٩٨) مصنعا تمثل ٢٠% من إجمالي عدد المصانع العاملة، فيما يتصدر قطاع صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية بقية القطاعات من حيث حجم الاستثمارات (٤٥٦) مليار ريال – تقريباً–تمثل ما نسبته ٤٦% من إجمالي استثمارات المصانع المنتجة. ويليه قطاع صناعة صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة بحجم استثمارات (١٤١) مليار ريال – تقريباً–تمثل ما نسبته ١٥%. ويتصدر قطاع صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات كافة القطاعات من حيث عدد العمالة (١٨٧) ألف عامل تمثل ما نسبته ٢٠% من إجمالي عمالة المصانع المنتجة.

[٤٥] التطور الصناعي في المملكة العربية السعودية ، موقع صندوق التنمية الصناعية السعودي، مرجع سابق.

المصدر: قاعدة معلومات المشاريع الصناعية العاملة .(OIPS)

ومن الحوافز المهمة التي تقدمها الدولة لدعم وتطوير الصناعات الوطنية توفير المدن الصناعية الحديثة، حيث قامت وزارة التجارة والصناعة بإنشاء وتطوير العديد من المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة وزودتها بكافة الخدمات والمرافق. وللارتقاء بنوعية الخدمات التي توفرها المدن الصناعية تم إنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية عام ٢٠٠١م، كهيئة مستقلة للإشراف على إنشاء وإدارة المدن الصناعية وتشغيلها وصيانتها وتطويرها بالتعاون مع القطاع الخاص.

التطور في الإنتاج الصناعي[٤٦]:

يوثر القطاع الصناعي تأثيرًا كبيرًا في الناتج المحلى الإجمالي؛ إذ إن زيادة تطور القطاع الصناعي في المملكة، يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي؛ ومن ثمَّ تحسين مستوى رفاهية المجتمع السعودي. ويُوضح الشكل (١) نسبة مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤).

شكل (١): نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤).

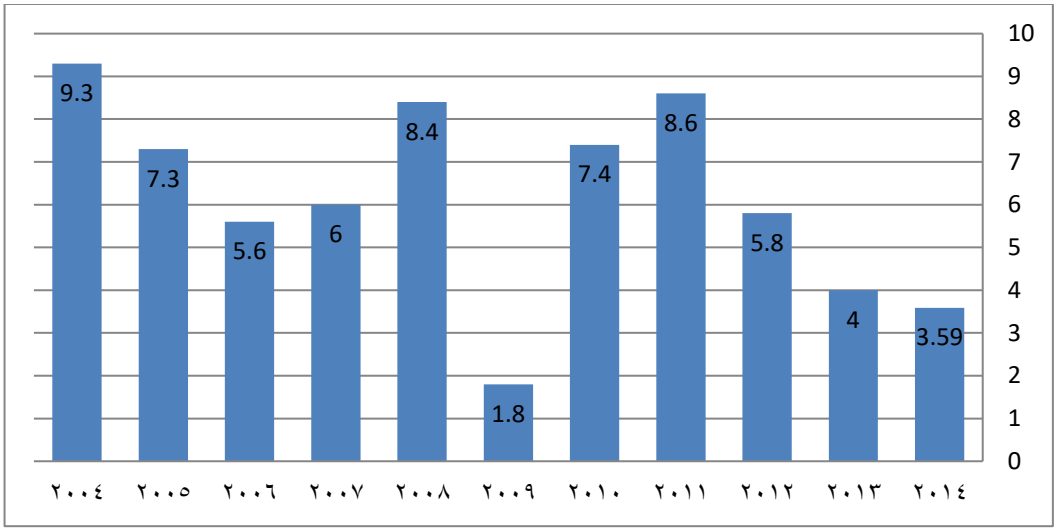

المصدر: أُعدّ من قِبل الباحث، اعتمادًا على: مؤسسة النقد العربي السعودي.

[٤٦] التطور الصناعي في المملكة العربية السعودية ، موقع صندوق التنمية الصناعية السعودي.

يتضح من الشكل (١)، أن القطاع الصناعي في نمو متزايد ومستمر. وقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلى الإجمالي في عام ٢٠٠٤ إلى ٩,٣%، ويعود السبب في ذلك إلى الطفرة الثانية في الاقتصاد السعودي الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط؛ إلا أنه عاد إلى الانخفاض بسبب الأزمة المالية العالمية؛ حيث تراجع القطاع الصناعي في عام ٢٠٠٩ إلى ١,٨٠%، ثم عاد ليرتفع في عام٢٠١٠، ووصل إلى ١١,٠٤%؛ نتيجة للخطة التنموية التاسعة التي تُعنى بتطوير القطاع الصناعي، وتنويع القاعدة الإنتاجية للمملكة. ولكن وبسبب تراجع أسعار النفط؛ فإنه عاد ثانية إلى التراجع؛ حيث وصل الناتج المحلي في عام ٢٠١٤ إلى ٣,٥٩%.

مقومات نمو الإنتاج الصناعي:

تميّزت المملكة بتوفر مقومات عديدة تُساهم في نمو القطاع الصناعي؛ حيث تؤدي المزايا والحوافز المالية والعينية التي تقدّمها المملكة دورًا في جذب المستثمرين لديها، من خلال توفر عدد كبير من الخيارات للمستثمرين في القطاع الصناعي؛ للحصول على تمويل أو ضمانات مصرفية في الجهات المحلية. ويعدُّ صندوق التنمية الصناعية من أبرز الجهات المحلية؛ إذ يُساهم في تقديم قروض للمشاريع تصل إلى ٧٥% من رأس المال المدفوع، كما أن الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعدّ من أشهر المؤسسات التمويلية. [٤٧]

وقد تميزت المدن الصناعية بموقعها الاستراتيجي، وقربها من الموانئ الساحلية؛ مما يُسهّل عملية التصدير والاستيراد؛ حيث تؤدي تلك التسهيلات التي قدّمتها المملكة إلى زيادة التطور في أعداد المصانع المنتجة، كما أنها تُساهم أيضًا في زيادة أعداد العاملين.[٤٨]

ومن خلال بيانات وزارة التجارة والصناعة لعام ٢٠١٤، تبيّن أن عدد المصانع المنتجة في المملكة ارتفع في نهاية العام ليصل إلى (٦٨٧١) مصنعًا، ويعمل في هذه المصانع نحو (٩٣٥) ألف عامل. كما في الشكلين (٢) و(٣). وخلال العشر سنوات الأخيرة ارتفعت أعداد المصانع العاملة في السعودية بنسبة ٥٨%، إذ كانت (٤٢٣٠) مصنعًا في عام ٢٠٠٤، فيما ارتفعت الأيدي العاملة في هذه المصانع من (٣٨٨) آلاف عامل؛ لتصل إلى (٩٣٥) ألف عامل في نهاية عام ٢٠١٤، بزيادة قدرها ١٢٦%.

شكل (٢): تطور أعداد المصانع المنتجة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤).

---

[٤٧] صندوق التنمية الصناعية، ٢٠١٣

[٤٨] وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٣

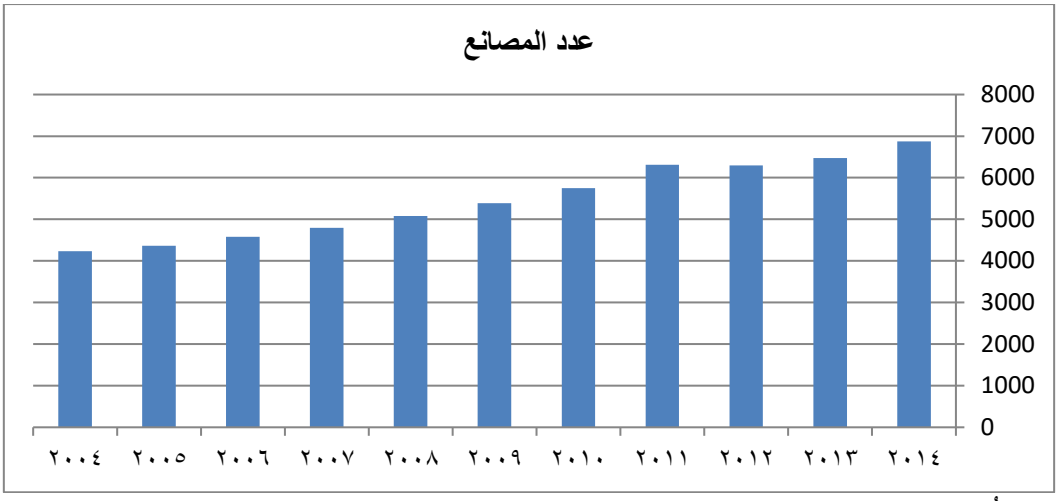

المصدر: أُعدَّ من قِبل الباحث، اعتمادًا على وزارة التجارة والصناعة.

شكل (٣): تطور أعداد العاملين في المصانع المنتجة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤).

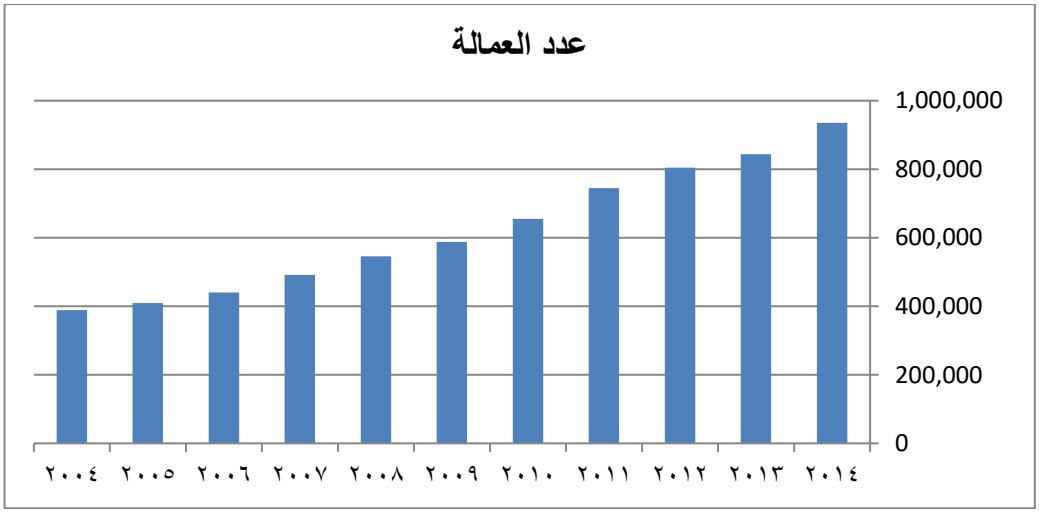

المصدر: أُعدّ من قِبل الباحث، اعتمادًا على: وزارة التجارة والصناعة.

وقد تضاعفت قيمة التمويلات الإجمالية (إجمالي رأس المال الثابت، بالإضافة إلى رأس المال العامل لثلاثة أشهر) لهذه المصانع، خلال العشر سنوات الأخيرة من نحو (٢٨٧) مليار ريال إلى أكثر من (٩٩٣) مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٤، كما في الشكل (٤).

شكل (٤): إجمالي التمويل للمصانع المنتجة حسب السنوات (تراكمي) بالمليون، خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤).

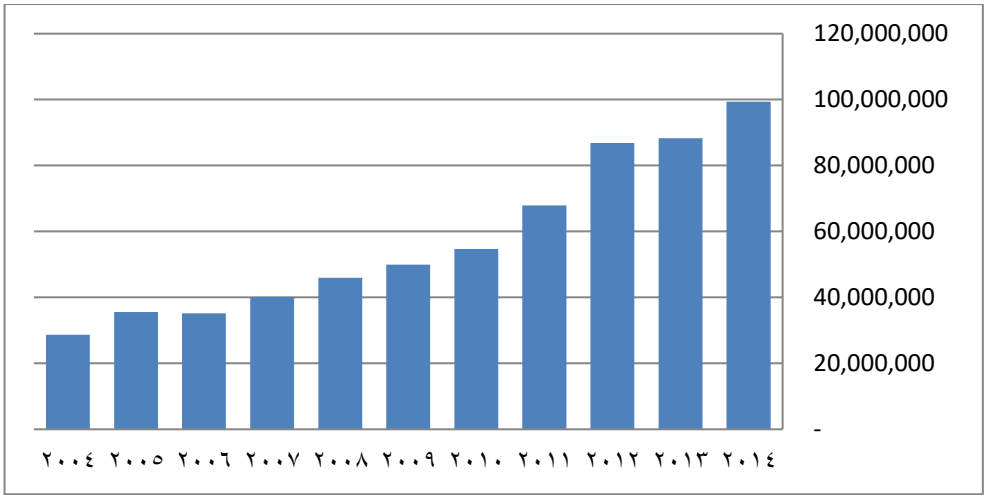

المصدر: أُعدّ من قِبل الباحث، اعتمادًا على وزارة التجارة والصناعة.

التطور في الصادرات الصناعية:

أولت المملكة اهتمامًا كبيرًا بتنمية الصادرات الصناعية، تماشيًّا مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية الشاملة للدولة في توسيع القاعدة الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل. ومع الحداثة النسبية للصناعة في المملكة، ولا سيما تجربة القطاع الخاص السعودي في مجال التصدير؛ إلا أن الصادرات الصناعية السعودية قد خطت خطوات كبيرة في هذا المجال. وقد كان للصادرات البتروكيماوية السعودية قصب السبق في الدخول إلى الأسواق العالمية، كما أنها ساهمت في إعطاء صورة إيجابية عن المنتجات السعودية من حيث الجودة والسعر.

ويوضّح الشكل (٥) التطور في قيم ومساهمة الصادرات الصناعية السعودية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤م.أن الصادرات الصناعية السعودية قد حقّقت نموًّا سريعًا وكبيرًا خلال السنوات الماضية؛ حيث ارتفعت قيمتها من (٤٧٢,٤٩١) مليون ريال عام ٢٠٠٤م، إلى (١,٧٠٠,٠٠٠) مليون ريال عام ٢٠١٤م.

الشكل (٥): التطور في قيم ومساهمة الصادرات الصناعية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤م).

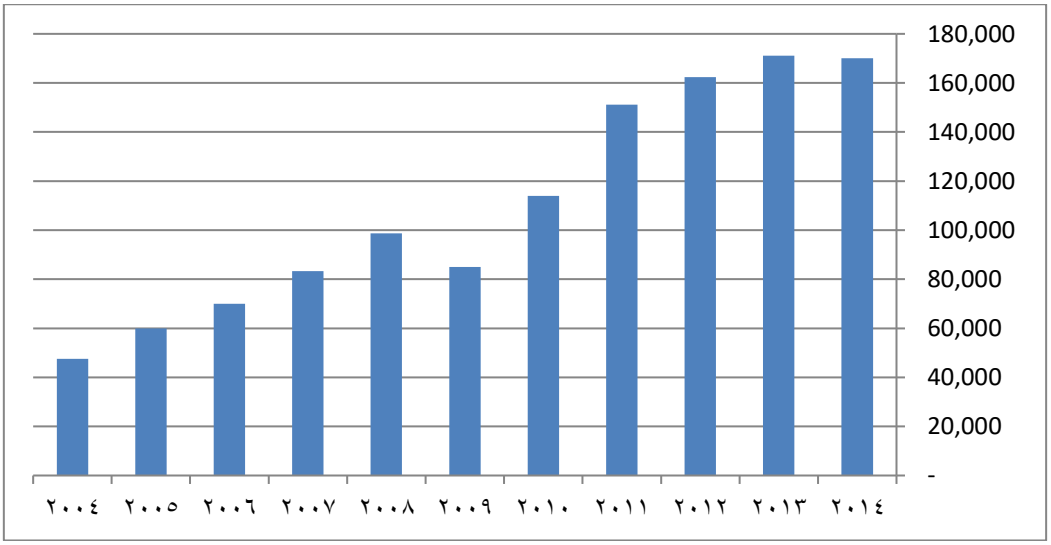

المصدر: أُعدّ من قِبل الباحث، اعتمادًا على مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات.

وتُشكّل صادرات البتروكيماويات أكثر من ثلثي إجمالي الصادرات الصناعية السعودية؛ مما يُساهم في إعطاء صورة إيجابية عن المنتجات السعودية من حيث الجودة والسعر. ومنذ بداية التسعينيات احتلت صادرات البتروكيماويات موقع الصدارة في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة في المملكة.

وقد شهدت صادرات المنتجات الكيماوية خلال هذه الفترة تزايدًا مطّردًا؛ حيث ارتفعت قيمتها من (١٥,٦٢١) مليون ريال في عام ١٩٩٥م، لتصل إلى (١٣١,٨٣٧) مليون ريال في العام ٢٠١٣م.

أما بالنسبة للصادرات الصناعية الأخرى، فقد شهدت أيضًا نموًّا ملحوظًا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٣م؛ إذ ارتفعت من حوالي (٦,٩٣٧) مليون ريال في عام ١٩٩٥م، لتبلغ (٣٩,٢٤٢) مليون ريال في عام ٢٠١٣م؛ نتيجة اهتمام المملكة بالصادرات السلعية. ويوضّح الشكل (٦) صورة تفصيلية للأداء التصديري للقطاعات الصناعية السعودية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٣م.

الشكل (٦): التطور في قيم ومساهمة الصادرات البتروكيماويات والصادرات السلعية الأخرى من الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣).

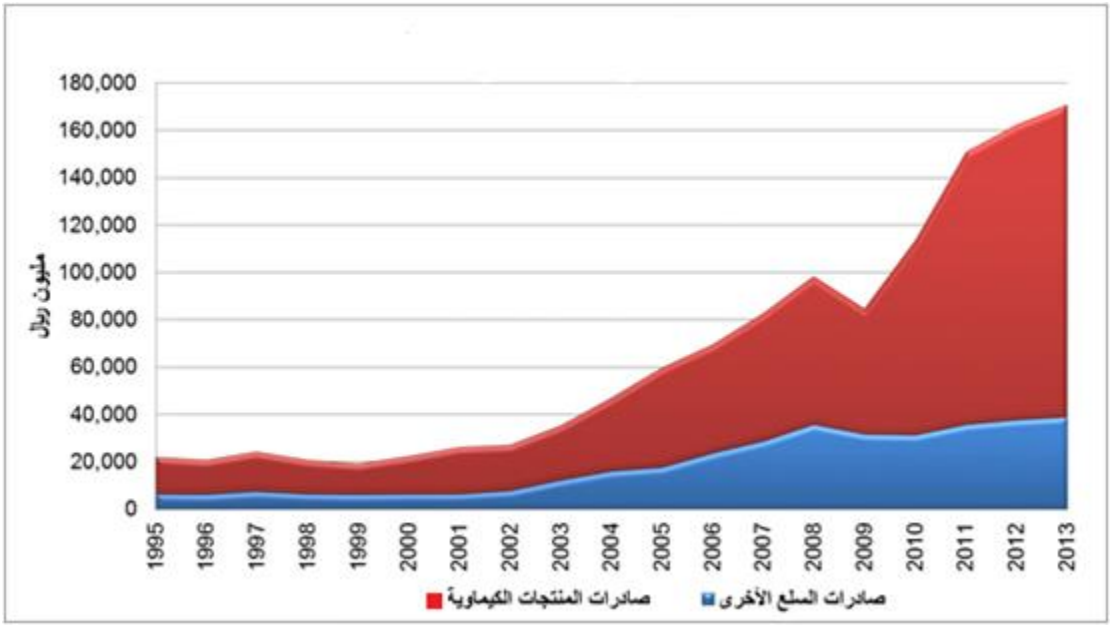

المصدر: أُعدّ من قِبل الباحث، اعتمادًا على وزارة الاقتصاد والتخطيط.

البحث بعد التنسيق

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المحور الأول: الاستثمار الأجنبي

المحور الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

المحور الثالث: تطور القطاع الصناعي السعودي

أولا: الاستثمار الأجنبي

١,١ مقدمة:

لم يبرز الوعي بدور الاستثمار الأجنبي في تطوير الاقتصاد الوطني في معظم الدول النامية إلا في فترة الثمانينات ،هذه الفترة التي توفرت فيها ظروف المناخ الاستثماري الذي يشجع الاستثمارات الأجنبية ،ومن بين العوامل الأساسية التي شجعت على توفير هذا المناخ أزمة المديونية، ونقص القروض المصرفية (البنكية) تجاه البلدان النامية ،هذا من جهة ،وأما من جهة ثانية فهو اعتراف هذه البلدان النامية بالدور المتزايد للاستثمار الأجنبي وإيجابياته فيما يتعلق بتحويل ونقل التكنولوجيا وتحسين التسيير وتطوير المنافسة.

وقد اهتمت المملكة العربية السعودية في إطار سعيها الدائم لتحفيز النمو الاقتصادي بإيجاد بيئة استثمارية متكاملة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتعد المملكة بما تمتلكه من مقومات اقتصادية واستقرار سياسي بيئة استثمارية واعدة. لذا ركزت المملكة على وضع التشريعات واللوائح التي تضمن للمستثمر الأجنبي سهولة الاستثمار ،والاستفادة من هذه الميزات التنافسية للملكة. وفي هذه السياق يتناول الفصل عرضاً تحليلياً لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

١,٢ مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment

عرف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار في مشروعات داخل بلد ما ،يسيطر عليه القائمون في بلد آخر ما لم تنفق على أسهم وسندات وأصول ثابتة (OECD, 1996).

كما عرف اتحاد القانون الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه : تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر نحو البلد المستفيد بقصد إنشاء أو تنمية مشروع لإنتاج السلع والخدمات (أبو قحف ، ١٩٨٩، ص١٥).

وكما ورد في منشورات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD يعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه توظيفات : أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة ،وإن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته ،والرقابة العليا من الدولة الأجنبية، أو من دولة الإقامة أيا كان المستثمر فرداً أم شركة "أم مؤسسة"(UNCTAD, 2000, p62).

أما منظمة التجارة العالمية (OMC) فقد عرّفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها (عبد الغفار، ٢٠٠٥، ص٦).

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE على أنه الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعّال إداريا (ESCWA, 200, p62).

يتضح من التعريفات المذكورة أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية يرافقه نقل أصول مادية وغير مادية ويعني –ضمناً – أن المستثمر الأجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير على المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الأم.

١,٣ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:(عبد العزيز، ٢٠٠٥، ص١٨-١٩).

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط؛ وذلك من خلال حصول هذه الدول على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية وزيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج وفرص العمالة للمواطنين في الدول المضيفة.
- يساعد في عمليات التكييف الهيكلي وذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات، فهو -بذلك- يعمل على دعم موازين مدفوعاتها، وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية.
- لا يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بترسيخ قواعده في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية والفنية لسلامة المشروع الذي يستثمر فيه.
- يعدُّ الاستثمار الأجنبي المباشر تمويلاً في معناه الحقيقي، وذلك من خلال اتخاذه شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج والمتمثلة في المعدات والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار.
- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إيجاد العديد من والفرص الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها.
- تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج غير المتوفرة، وإنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي كإنشاء معاهد لتدريب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات والأساليب الجديدة المتطورة.
- تحفّز الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب ؛ فضلا عن إسهامها في فتح أسواق جديدة في الخارج أمام المنتجات المحلية.
- للاستثمارات الأجنبية الفضل في إيقاف عمليات استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها البلدان النامية.
- كما أن السعي وراء جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينحصر في الدول النامية فقط ؛ بل تتنافس مع الدول المتقدمة في عملية جلبه وتشجيعه ضمن اقتصادياتها الوطنية.

١,٤ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يكون مرتبطاً دائما بمدى استعداد الدولة المضيفة لتقبل هذا النوع من التدفقات المالية؛ ومن هنا يكون للمزايا المكانية دور كبير في التأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن حصر العوامل التي تستطيع الدولة المضيفة، أي المستقبلة للاستثمارات أن توفرها، لكي تصبح محطة ووجهة تستقطب المستثمرين الأجانب. وفيما يلي المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

١. توفر الاستقرار السياسي : يمثل توفر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا وضرورياً ،بهدف ضمان ديناميكية سريعة ومستمرة لانسياب الاستثمارات الأجنبية ،إذ يحفّز الاستقرار السياسي المستثمر الأجنبي ؛ويقلل من مخاوفه ويفتح له آفاقا رحبة أمام صناعة الأرباح. ومن بين أهم العوامل المؤثرة على المناخ السياسي يمكن ذكر ما يلي : **(قودري، ٢٠٠٦)**.

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطياً أو ديكتاتورياً.
- رأي وموقف الأحزاب السياسية المحلية تجاه الشراكة الأجنبية.

- درجة الوعي السياسي من حيث التعامل مع الشركات الأجنبية ؛والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢. الاستقرار الاقتصادي : من الصعب الفصل بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي، فهما وجهان لعملة واحدة، حيث يتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من التوازنات الكلية بهدف توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ،كما يرتبط الاستقرار الاقتصادي بدرجة وضوح السياسات الاقتصادية المنتهجة في القطر المضيف، وطبيعة السياسة النقدية ؛ومدى كفاءة الجهاز المصرفي والمالي، والضمانات المرتبطة بإمكانية تحويل الأرباح واستغلالها ،وكذلك استقلال التعريفة الجمركية واعتدالها في ظل معدلات تضخم مقبولة، إذ يشكل التضخم عاملاً حاسماً في تشويه الحقائق الاقتصادية، أي تثبيط عملية التنمية بشكل عام (قدي، 2005، ص ٦٢١-٦٢٢) .

ومن أهم المحددات الاقتصادية ما يلي:

- **سعر الصرف**: إن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف ، وفي هذا الصدد نجد أن Cushman أوضح في دراسة قام بها سنة 1985 وهي تخص محددات تواجد الشركات متعددة الجنسيات، وأن هذه الأخيرة تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في العملة أو عندما تتوقع تضخماً في الدول المضيفة، كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف من أجل تحديد التدفقات الاستثمارية، وهذا راجع إلى أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة مع مختلف البدائل الأخرى. كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، إذ إن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل أية دراسات، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير أن يتأثر نتيجة للتغيرات في معدل الصرف (صقر، ٢٠٠١، ص٥٢).
- **الناتج المحلي الإجمالي**: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محدداً أساسياً للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة ،وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جداً لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية وبخاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للإتجار ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول وبالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للإتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم (رضا، ٢٠٠٧، ص٣٢).
- **معدل التضخم**: إن لمعدلات التضخم تأثيراً مباشراً على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال ،كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولي أهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تأثر ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة ،ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز (10%) سنوياً، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أم الأجنبية، ونضيف على ذلك أن التضخم يشوّه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل، وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل.

وفي هذا المجال ومن خلال دراسة شملت (54) دولة نامية ،اتضح أن هناك ارتباطاً سلبياً بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا راجع إلى أن الارتفاع في معدلات التضخم يعتبر مؤشرا على ضعف الاقتصاد الوطني ،وبالتالي احتمال مخاطر للمستثمرين على شكل توقع سياسات غير مرغوبة (رضا، ٢٠٠٧، ص٥٢).

الإصلاح الاقتصادي: يقوم مفهوم الإصلاح الاقتصادي على ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوة السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصصية كموارد المتع، وفي هذا الإطار نجد أن برامج الإصلاح الاقتصادي –في كثير من الدول– قد أضعفت حوافز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في تلك الدول وهذا راجع إلى تخفيض القيود الحمائية ففي حالة ارتفاع الضريبة الجمركية على الواردات مع فرض حصص كمية نجد أن قيام الدولة المضيفة بمنح الشركات متعددة الجنسيات تخفيضات جمركية وحماية حقيقية من الواردات قد يؤدي إلى نجاح الدولة المضيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي المقابل قد يكون للإصلاح الاقتصادي دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن مستويات الضريبة الجمركية تؤثر فقط على معدلات استثمار الشركات متعددة الجنسيات المتجه إلى السوق العالمي (صقر، ٢٠٠١، ص٥٤).

٣. **الإطار التشريعي والتنظيمي:** إن عملية تفعيل الاستثمارات إجمالاً تستلزم تهيئة الأطر القضائية والأنظمة التشريعية التي تمنح المستثمر حرية التملك للمشاريع، وعادة ما يستدعي تحقيق هذا المسعى وقتاً طويلاً، مما يوجب التزاماً سياسياً حقيقياً من قبل الدولة قصد إقرار هذه القوانين في زمن يعد قياسياً وضماناً أقل قدراً من المعوقات الاستثمارية، ويشمل الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار ما يلي:(محمد، ٢٠٠٢، ص٨٥).

- وجود قانون موحّد للاستثمار يتصف بالوضوح والاستقرار والشفافية.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.
- وجود نظام قضائي مستقل، يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات الناشئة بين المستثمر والدولة المضيفة بالكفاءة العالية والنزاهة المطلوبة.
- وجود ضمانات كافية تقي المستثمر وتبدّد مخاوفه من كل أنواع المخاطر، وتزرع بدلاً منها الطمأنينة، وتزيد من فرص حصوله على العوائد الاستثمارية المجزية، وتشمل المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المستثمر في هذا المجال :التأمين، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، سلب حرية تحويل الأرباح إلى الخارج، وحرية حركية رأس المال دخولاً وخروجاً، بالإضافة إلى أهمية وجود نظام حماية حقوق الملكية الفكرية.....الخ.

١,٥ أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

تعددت أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،بحسب عدة معايير ،بحيث يتم تقسيمها على النحو التالي:

١. **أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من منظور الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر والدول المستقبلة له (خضر، ص٦).**

وهناك العديد من التصنيفات لأشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سواء من وجهة نظر المستثمرين أم من وجهة نظر الدول المتلقية للاستثمارات

أ- وجهة نظر الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر (المستثمرين): من وجهة نظر الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويُمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع، هي:

- الاستثمار الأفقي :يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج السلع نفسها أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محلياً.
- الاستثمار العمودي : هُو الاستثمار الذي يهدف إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العمود الخلفي)، أو إلى الاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو قنوات التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي).
- الاستثمار المختلط : هو الذي يشمل النوعين المشار إليهما آنفاً.

ب- وجهة نظر الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر: من وجهة نظر الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أشكال رئيسة، بحسب الهدف، وهي:

- الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات.
- الاستثمارات الهادفة إلى زيادة الصادرات.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

٢. أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحسب الاتجاه (الوجهة) :

نميز هنا بين نوعين رئيسين من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، داخلية وخارجية، نذكرهما فيما يلي:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلية(Inward FDI): يعني هذا النوع من الاستثمارات أن الرأسمال الأجنبي مستثمر في موارد محلية، ويجري تشجع هذه الأنواع من الاستثمارات عن طريق خفض الضرائب ،وسياسات الدعم ،وأسعار الفوائد المخفضة، وإزالة العوائق الإدارية والقانونية، وهناك الكثير من المعوقات التي تؤثر سلباً في كمية ونوعية هذه الاستثمارات، كحدود وقوانين الملكية، والتمايز المفروض على أداء الشركات.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجية (Outward FDI):تسمى أحياناً استثمارات أجنبية خارج البلد ، وهي رؤوس الأموال المحلية المستثمرة خارج البلد، وتشجع الحكومات هذا النوع من الاستثمارات عن طريق توفير التأمين للمستثمرين على المخاطر ،ومن الأمور التي تحدد في هذا النوع من الاستثمارات: الضرائب المحفّزة وغير المحفّزة على أرباح الشركات التي تستثمر خارج بلدها، والدعم المقدّم إلى الصناعات والتجارة الداخلية المحلية (لوعيل وبلال، ٢٠١٥، ص١٢٩).

٣. أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحسب الهدف:

- الاستثمار المشترك (Joint Venture): هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين :أحدهما وطني والآخر أجنبي، لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف، ويكون لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وتكون المشاركة إما بتقديم حصة في الرأسمال المشروع أو الرأسمال كله، وإما بتقديم التكنولوجيا، أو الخبرة والمعرفة، أو العمل، وقد تكون المشاركة من خلال قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة، الأمر الذي يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك (نشأت ،١٩٩٣).

ويكون الاستثمار المشترك بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي بنسب متفاوتة، تتحدد وفقاً لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب، حيث تنص قوانين كثير من الدول التي يقام فيها المشروع المشترك على أن لا

تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي عن (٤٩%) من رأس مال المشروع، وذلك تفاديا للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي، وحتى تأخذ القرارات في اعتبارها المصالح الحيوية والمهمة لاقتصاد المضيف(سلمه، ١٩٩٣).

ويرى تيربسترا (Terpstra) أن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقاً كافياً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية من دون السيطرة الكاملة عليه (أبوقحف، ١٩٩٥، ص٤٨٢).

- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (Wholly-Owned FDI):تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات المتعددة الجنسيات، وقد اتجهت الدول النامية –في الآونة الأخيرة – إلى منح الفرصة للشركات المتعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكاً كاملاً، لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط، وذلك بعد أن كانت تتردد في الأمر، بل ترفض التصريح بذلك، خوفاً من التبعية الاقتصادية (ابو قحف، ١٩٩٥، ص٤٨٢).

وتفضل الكثير من الشركات الأجنبية هذا النوع من الاستثمار، كون الشركات الأجنبية الأم تقوم بإنشاء شركات فرعية تملكها كلياً، وتسيطر عليها كاملة، بينما تتردد الدول النامية كثيراً في قبول مثل هذه الشركات لأسباب واضحة تتعلق بالتبعية الاقتصادية، والآثار السلبية الناجمة عن حدوث أزمة في الدول الأجنبية الأم (وشاح ، ١٩٩٩:ص١١).

- مشروعات التجميع (Assembly Operations):يأخذ هذا النوع شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معيّن لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً. وفي غالب الأحوال، يقدم الطرف الأجنبي –في معظم الدول النامية– الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وتدفق العمليات، وطرائق التخزين والصيانة، والتجهيزات الرأسمالية، في مقابل عائد مادي يتفق عليه (وشاح ، ١٩٩٩،ص١١).
- الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة (Free Zones): يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى تشجيع إقامة مناطق صناعات تصديرية، لأن التصدير يدر أرباحاً بالعملات الأجنبية، ويخفض من الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل، بالإضافة إلى خلق فرص عمل محلية، ونقل التكنولوجيا الحديثة، وتطوير الإطارات الإدارية والفنية المحلية .ويعتمد نجاح هذه المشروعات على الشروط التي تحيط بالمشروع، فأحياناً هناك صعوبات كثيرة تتعلق بتحديد هوية المنتج، حيث ترفض كثير من الدول استيراد بضائع فيها نسبة عالية من مواد أولية أو وسيطة مستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى فشل هذه المشروعات، وهناك أيضاً عوامل سياسية كبيرة تدخل تحت هذا النوع من الاستثمار٢٢.

٤. **وينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر –وفقا للدوافع – إلى عدة أشكال من أهمها:** (الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية ،١٩٩٩).

وتنقسم الدوافع التي تحفّز الشركات الأجنبية على تنفيذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الأخرى إلى ثلاث فئات:

١. البحث عن الموارد: هي الاستثمارات التي تسعى لاستخراج موارد بهدف تحقيق فوائد في مكان آخر، ومن أمثلة ذلك الاستثمار في استخراج معادن طبيعية من بلد ما، واستخدمها مدخلات إنتاج في بلد آخر.

٢. البحث عن الكفاءة: والمقصود بها الاستثمارات التي تبحث عن إنتاج السلع والخدمات بتكلفة أقل، بهدف بيعها في الأسواق العالمية، ومن أمثلة ذلك الاستثمار في تكرير البترول وصناعة البتر وكيماويات.

٣. البحث عن الأسواق: هي الاستثمارات التي تسعى إلى تحقيق فوائد في الأسواق المحلية. ومن أمثلة ذلك صناعة الصيدلانية التي تنتج في بلد ما، وتسوق في سوقها المحلي(تقرير أداء الاستثمار والتنافسية ،٢٠٠٦).

١,٦ نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر: (الزهراني وبندر: ص٢٦).

هنالك بعض النظريات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن من أهمها النظرية التقليدية والنظرية الحديثة:

النظرية التقليدية:

تفترض هذه النظرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على كثيرٍ من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود -في معظمها- إلى الشركات المستثمرة، وتستند إلى عددٍ من المبررات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

٥. ميل الشركات المستثمرة إلى تحويل القدر الأكبر من أرباحها إلى دولتها بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

٦. أن حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدولة المضيفة صغير جداً بدرجة لا تسمح معها بقبول هذا النوع من الاستثمارات.

٧. أن الشركات المستثمرة تقوم بنقل تقنية لا تتلاءم مستوياتها مع المتطلبات التنموية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة المضيفة.

٨. يؤثر وجود بعض الشركات المستثمرة -بشكل مباشر- على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها السياسي والثقافي والاقتصادي.

النظرية الحديثة:

هذه النظرية مبنية على افتراض أساسي مفاده أن طرفي الاستثمار (الشركة المستثمرة، والبلد المضيف) تربطهما علاقة المصلحة المشتركة، فكلاهما يعتمد ويستفيد من الآخر، لتحقيق الأهداف التي يحددها هو، إلاّ أن حجم العوائد التي يتحصل عليها كل طرف يتوقف -إلى حد كبير- على سياسات واستراتيجيات وممارسات كل طرف من الطرفين الخاصة بالاستثمار.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة تساعد على تحقيق الآتي:

٨. الاستغلال الأمثل والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية المتاحة والمتوافرة في الدول المضيفة.

٩. المساهمة في إنشاء علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدول المعنية مما يسهم في وجود تكامل اقتصادي.

١٠. إيجاد أسواق للتصدير تنمي العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى.

١١. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

١٢. المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية.

١٣. نقل التقنية في مجالات الإنتاج والتسويق والإدارة.

١٤.تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة(Paul, 1972).

١,٧ الاستثمار الأجنبي غير المباشر Foreign Portfolio Investment :

ويشار اليه بالرمز (FPi) ويتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام المؤسسات أو الأفراد بشراء الأصول المالية التي تنتج عوائد معينة في فترة زمنية محدده، وبأقل خطر ممكن، ويتمثل بالأوراق المالية كالأسهم والسندات، والعائد في هذا النوع من الاستثمار هو مقابل ما يطلق عليه بالتفصيل الزمني، فالأفراد يفضلون الحاضر على المستقبل، حيث يبذل المستثمرون كل الجهود للتقليل من احتمالات التعرض للمخاطر، كما أن المستثمر هنا عادة ما يحدد الزمن الذي سيحتفظ فيه بالورقة المالية سواء الأسهم والسندات بقصد المضاربة (Speculative)أحياناً والاستفادة من فرق السعر، أو الحصول على أرباح تدرها كل من الأسهم والسندات، وفي هذا النوع من الاستثمار يشكل رأس المال الأجنبي أقل من (١٥%) من رأس مال المشروع (جابر، ١٩٨١، ص٢٨-٣٠).

ويتعلق الاستثمار الأجنبي غير المباشر بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية سواء أكانت حقوق ملكية (أسهم) أم حقوق دين (سندات) وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة أو قد يقوم بالتعامل على تلك الأدوات من خلال مؤسسات مالية متخصصة مثل صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها (مرسي، ٢٠٠٥، ص١٧٦).

١,٨ تأثير الاستثمار الأجنبي في الاستثمار المحلي(UNCTAD، 1988)

تحدد الأدبيات الاقتصادية بعض القنوات التي قد يؤثر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف على نظيره الوطني الخاص. بعض هذه التأثيرات إيجابية تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار الوطني الخاص «Crowding -in Effects»وبعضها سالبه تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الوطني.

أما التأثيرات الايجابية فقد تأتي عن طريق خلق فرص استثمارية وطنية في الصناعات التكميلية من خلال قيام المنشآت المحلية بتوزيع منتجات المستثمر الأجنبي وإمداده بمستلزمات الإنتاج «التكامل الأفقي والعمودي»، أو قد تأتي عن طريق نقل وتوطين التكنولوجيا التي تؤثر على مدى كفاءة المنشآت المحلية في استخدام عناصر الإنتاج الذي يساعدها على تقليل تكاليف الإنتاج وتعظيم الأرباح؛ مما يشجع على دخول مستثمرين جدد إلى السوق.

وفي المقابل قد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدّل الاستثمار الوطني الخاص عن طريق سعر صرف عملة البلد المضيف الذي يحدث في حالة تدفق استثمارات أجنبية مباشرة بشكل كبير، مما يؤدي إلى زيادة في سعر صرف العملة، والذي يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنشآت المحلية في تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية . وأيضاُ تعتمد درجة تأثير هذه الاستثمارات على الكيفية التي يدخل فيها الاستثمار، فمثلاً الأجنبي للبلد المضيف. بما أن الاستثمارات عن طريق عمليات الاندماج والاستحواذ هي عبارة عن نقل ملكية أصول شركة قائمة مسبقاً إلى فرد أو

شركة أجنبية، فإن تأثير هذه الاستثمارات سوف يكون أقل من تأسيس شركة جديدة «هذا طبعاً في الأجل القصير فقط». وكذلك مدى درجة المنافسة في السوق من حيث عدد المنشآت الأخرى القائمة. كما أن درجة التأثير تختلف في حالة قيام المستثمر الأجنبي بتقديم سلعة جديدة في السوق أو سلعة منافسة للسلع المحلية الموجودة. ففي الحالة الأولى لا يوجد أي تأثير سلبي على المنشآت المحلية؛ بل ربما تأثير إيجابي عن طريق التكامل الأفقي أو العمودي.

١,٩ الاستثمار الأجنبي في سوق العمل (أبو قحف وعبد السلام، ،ص٢١٩).

عادة ما يتم نقاش تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في إطار تأثيره على خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الأجور، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة .أما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص عمل جديدة في سوق العمل للبلد المضيف فهذا أمر غير مسلّم به، بل قد يؤدي إلى زيادة معدل البطالة. فمن جهة تشير بعض الفرضيات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور مهم في الحد من مشكلة البطالة في البلد المضيف من خلال التوظيف المباشر في المنشآت الأجنبية، بالإضافة إلى طرائق غير مباشرة من خلال زيادة فرص العمل في الصناعات المحلية التكميلية الأمامية والخلفية. ولكن هذا التأثير يعتمد –بشكل كبير– على طريقة إنشاء الاستثمار الاجنبي المباشر، فإذا كان تأسيساً، فهذا –بدون شك– سوف يخلق فرص عمل جديدة، بينما في حالة الاندماج والاستحواذ، قد يؤدي هذا النوع من الاستثمارات إلى زيادة معدّل سعي الشركة الجديدة للاستغناء عن بعض العاملين بسبب التقنية البطالة نظرا المستخدمة أو استبدال العمالة المحلية بأخرى أجنبية. كذلك يعتمد هذا التأثير على نوعية العمالة فمثلاً القطاع الذي يعمل فيه المستثمر الأجنبي المباشر في القطاع الخدمي قد لا يخلق فرص عمل مثل القطاع الصناعي الذي يعتبر كثيف الاستخدام للأيدي العاملة «Labor Intensive Industry» .

في المقابل هناك شبه اتفاق بين جميع الدراسات بأن المستثمر الأجنبي المباشر يدفع أجراً أكبر من نظيره الوطني بالإضافة إلى الاهتمام المستمر بالتطوير والتدريب الوظيفي، مما يرفع الكفاءة الإنتاجية للعمال (سبيرو، ١٩٨٧، ص٢٥٩).

ثانيا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

مع اتجاه السعودية إلى الاعتماد على القطاع الخاص باعتباره القوة الدافعة للاقتصاد، وجزئا محورياً من استراتيجية تحقيق النمو السريع والمستدام، كان عليها أن تهيئ مناخ الأعمال لتحسين وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، وفتح الباب أمام مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر، كأحد أهم أولويات خطط التنمية. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان يخضع لقانون عام ١٩٧٩م الذي أعطى أولوية للشركات السعودية، والمشاريع الأجنبية شريطة وجود شراكة مع مستثمرين سعوديين، بالإضافة إلى حظر الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد غير قليل من القطاعات والأنشطة (Khyeda, 2007, p73-104)، كما منع إعطاء تراخيص لمزاولة النشاط للمستثمرين الأجانب ما لم يؤد المشروع إلى نقل خبرات تكنولوجية أجنبية.

وتشير بيانات المسح الميداني التي أجرتها الهيئة العامة للاستثمار إلى حدوث تغير في هيكل الاستثمارات الأجنبية في المملكة خلال السنوات الأخيرة، فقد تركز الاستثمار الأجنبي خلال الفترة من ١٩٦٠-٢٠٠٠م في قطاع صناعة النفط والطاقة ثم الصناعات التحويلية الأخرى كما في الشكل بنسبة تزيد عن (٩٢%) من إجمالي الاستثمارات

شكل رقم (١)

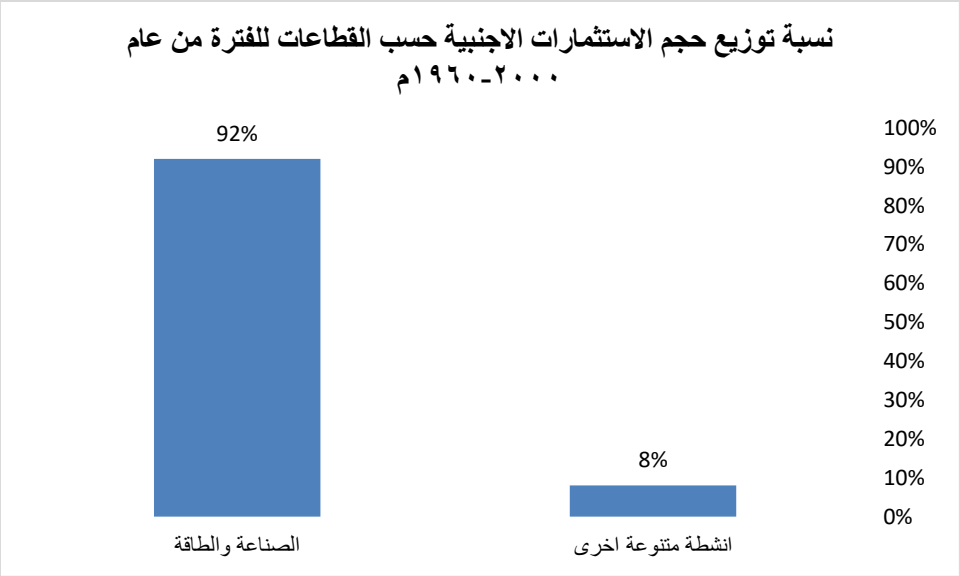

المصدر: أُعدّ من قِبل الباحث، اعتمادًا على التقرير السنوي لأداء الاستثمارات ٢٠٠٥م

كل ذلك، دعا إلى ضرورة مراجعة القانون وإعادة تقييمه، وإدخال قانون جديد للاستثمار، وهو قانون عام ٢٠٠٠م، مع إنشاء الهيئة العامة للاستثمار الأجنبي (SAGIA)، وذلك بهدف تسهيل تدفق الاستثمار المباشر إلى الاقتصاد السعودي، وكخطوة مهمة سابقة لعضوية منظمة التجارة العالمية، وقد قدم القانون المشار إليه العديد من التغيرات المهمة على النحو التالي(**Al Mahmood**).

١. خفض القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك حظر الاستثمار من قبل الأجانب في بعض القطاعات التي كانت مخصّصة فقط للقطاع الحكومي أو للمستثمرين المحليين، مثل خدمات الطباعة والنشر، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتوليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربية، وخدمات النقل عبر خطوط الأنابيب، والخدمات التعليمية، وخدمات المستشفيات والصحة والتأمين، أضف إلى ذلك تقليص ما يسمى بالقائمة السلبية ومراجعتها وتحديثها من وقت إلى آخر، تمهيداً لإلغائها في نهاية الأمر.
٢. تقديم مزيد من التسهيلات للاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك تراخيص الاستثمار من خلال:

- السماح للمستثمرين الأجانب بالحصول على أكثر من رخصة للأنشطة المختلفة .
- السماح للشركات الأجنبية بتملك (١٠٠) بالمئة من المشروع.
- خفض مدة وإجراءات الحصول على التراخيص بالتعامل مع جهة واحدة، وألا يزيد الحد الأقصى للوقت حال اكتمال الأوراق على (٣٠) يوماً.

- الحصول على حزمة المميزات نفسها التي تتمتع بها المشاريع المحلية، مثل توفير الحماية الصناعية، والحصول على القروض من صندوق التنمية الصناعية.
- حل مشكلة الكفالة التي تواجه جميع الأجانب العاملين في السعودية .
- استفادة المستثمرين الأجانب من أية اتفاقيات بشأن تجنّب الازدواج الضريبي.
- إخضاع الشركات لقانون ضريبة الدخل على الشركات البالغة (٢٠) بالمئة من صافي الربح، لتلك الضريبة في العالم؛ وتصنف من بين الدول الخمس الأقل مستوى العالم. (World Bank، ٢٠٠٧م).

ونتيجة لتحسين مناخ الاستثمار في العربية السعودية، واستمرار ارتفاع أسعار وإيرادات النفط .فقد ازدهرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ تطبيق قانون الاستثمار. ويلاحظ خلال الفترة الأخيرة عدم اقتصار التدفق على الصناعة والطاقة كما كان معهوداً، ولكن حدثت تغييرات هيكلية مهمة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتت تشمل قطاعات متنوعة. ولكن تظل الاستثمارات في قطاعات الطاقة والبترول والغاز تمثل النسبة الأكبر في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ويلاحظ من الشكل رقم (٢) تركز الاستثمارات الأجنبية الواردة للسعودية، في قطاعات عدة على النحو التالي: تصدرهم قطاع المواد الكيميائية بنسبة تمثل (٣٠,٦) في المائة، بإجمالي تكلفة تقديرية تبلغ (٤٦,٧٦٩) مليار دولار، أي ما تعادل قيمته نحو (١٧٥,٣٨٣) مليار ريال تقريبا، تلاه قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي بنسبة تمثل نحو (٢٥,٢) في المائة، بإجمالي تكلفة للمشروعات تبلغ (٣٨,٦١٣) مليار دولار، أي ما تعادل قيمته نحو (١٤٤,٧٩٨) مليار ريال تقريبا. وكانت أقل القطاعات جذباً لتلك الاستثمارات الأجنبية الجديدة المباشرة، هي قطاع البناء ومواد البناء والآلات الصناعية والمعدات والخدمات المالية وبتكلفة مشروعات بلغت نحو (١,٤٩) مليار دولار، أي ما يعادل نحو (٥,٥٩) مليار ريال، وبـ (١,٧٤) مليار دولار، أي ما يعادل نحو (٦,٥٤) مليار ريال، وبـ (١,٩٣) مليار دولار، أي ما يعادل نحو (٧,٢٤) مليار ريال تقريبا على التوالي.

شكل رقم (٢)

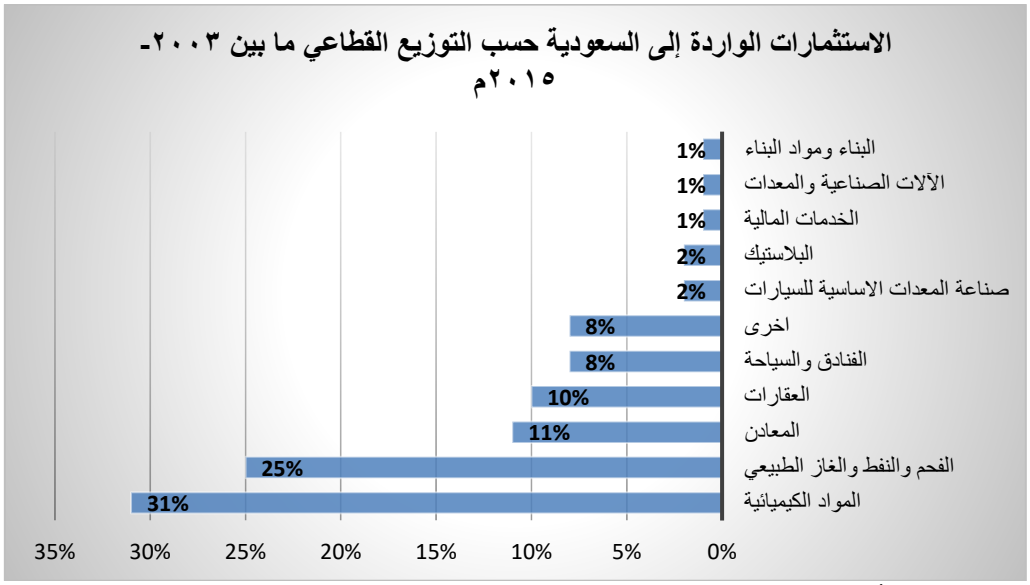

المصدر: أُعدّ من قِبل الباحث، اعتمادًا على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

وقد أدى اهتمام حكومة المملكة بتقديم التسهيلات اللازمة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، مدعوما بارتفاع أسعار النفط، وانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية بموجب قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١١ نوفمبر ٢٠٠٥م لتصبح المملكة العضو رقم (١٤٩) في المنظمة؛ وذلك لاستيفائها جميع الشروط المتعلقة بالعضوية، إلى تزايد الإقبال على الاستثمار الأجنبي في المملكة، وازدياد التعاون الاقتصادي بين المملكة وبقية دول المنظمة، ودخول استثمارات جديدة إلى المملكة، وتنوع مصادر الدخل، مما يفتح المجال أمام المنافسة، ويؤدي إلى تحسين الخدمات وتنوع الخيارات أمام المستهلك، وسوف تؤدي زيادة الاستثمارات إلى النشاط الاقتصادي، ومن ثم إلى النمو الاقتصادي.

ويبلغ عدد الدول التي تملك استثمارات كبيرة في المملكة (٣٠) دولة، ويبين تحليل الاستثمارات الواردة إلى المملكة ما بين ٢٠٠٣م وحتى ٢٠١٥م كما يتضح في الشكل رقم (٣) وبالتطرق إلى أكبر البلدان الأكثر استثمارا في السعودية من حيث إجمالي تكاليف المشاريع، فقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية، المرتبة الأولى، وبقيمة تقديرية بلغت (٣٨,٤٨) مليار دولار، تليها، فرنسا بإجمالي تكاليف لمشروعاتها بلغت نحو (٢٠,٢٠) مليار دولار، وثالثا، جاءت اليابان بإجمالي تكاليف لمشروعاتها بلغت نحو (١٥,٩١) مليار دولار، ورابعاً، جاءت الإمارات العربية المتحدة بإجمالي تكاليف بلغت (١٣,٤٨) مليار دولار، ثم خامساً جاءت الصين بإجمالي تكاليف لمشروعاتها بلغت نحو (١٠,٤٥) مليار دولار(FDI، The Financial Times)،ثم باقي الدول من مناطق مختلفة من العالم، وتعكس هذه التركيبة نوعية الاستثمارات في المملكة، فقد كان –وما يزال– التركيز موجهاً نحو الاستثمارات ذات المحتوى التقني العالي، ولذلك نجد أن أغلب الاستثمارات قد تم جذبها من دول صناعية متقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

شكل رقم (٣)

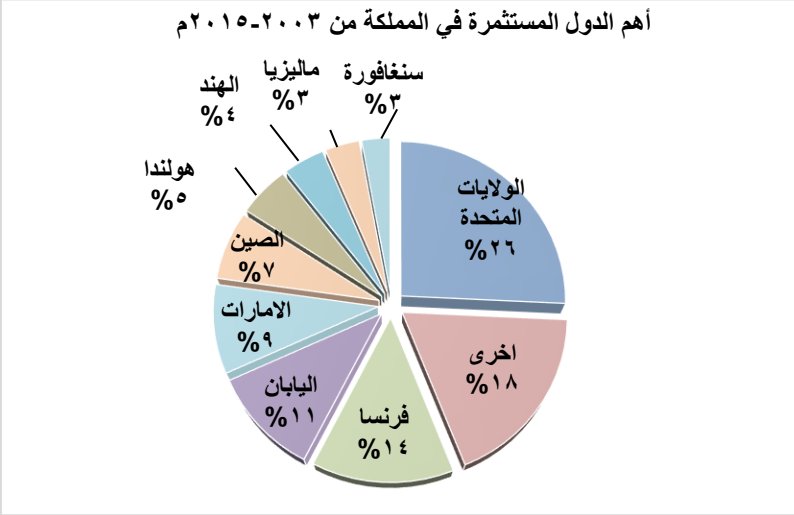

المصدر: أُعدّ من قِبل الباحث، اعتمادًا على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

٢,١ تأثير الاستثمارات الاجنبية في الاقتصاد السعودي:

تزايدت وتيرة التدفقات الاستثمارية المباشرة الواردة للسعودية، سواء العربية أم الأجنبية، التي جذبتها البيئة الاستثمارية المحلية للاقتصاد السعودي، خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣–٢٠١٥م، إلى (١,١) ألف مشروع بتكلفة تجاوزت (١٥٣) مليار دولار، أي ما يعادل قيمته نحو (٥٧٣,٩٧) مليار ريال، عبر أكثر من (٨٠٠) شركة أجنبية مستثمرة. ويوضح الجدول رقم (١) التدفقات الصادرة والواردة إلى المملكة العربية السعودية والأرصدة.

الجدول رقم (١)

الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية (مليون دولار)											
	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التدفقات الوارده	779	1,942	12,097	18,293	24,319	39,456	36,458	29,233	16,308	12,182	8,865	8,012
التدفقات الصادرة	473	79	-350	-39	-135	3,498	2,177	3,907	3,430	4,402	4,943	5,396
الارصدة	18,512	20,454	33,535	50,659	73,480	112,936	148,089	176,378	186,758	199,032	207,897	215,909

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

ووفقا لبيانات وإحصاءات رسمية حديثة تناولها تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠١٥، ومن ضمنها المناخ الاستثماري السعودي، فقد تصدرت الإمارات باقي الدول المستثمرة في السعودية من حيث خلق الوظائف المتوقع لها بـ (٣٢١٤٠) وظيفة، تمثل ما نسبته نحو (١٩) في المائة تقريبا من إجمالي الوظائف التي ستتيحها تلك المشاريع الاستثمارية، كما حلت بالمرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بـ (٢٠١) مشروع، تمثل نحو (١٧) في المائة من إجمالي عدد المشاريع الجديدة.

وجاءت في المرتبة الثانية، الولايات المتحدة الأمريكية، بعدد (١٣٥) شركة، تمثل نحو (١٥,٢) في المائة من إجمالي عدد الشركات المستثمرة.

وقادت تلك الاستثمارات الجديدة المباشرة إلى إيجاد عدد كبير من الوظائف في تلك المشروعات، تقدر بحسب الأوساط الاقتصادية العالمية بـ (١٦٩,٢) ألف وظيفة.

وتوزعت الوظائف التي استحدثها تلك المشروعات على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ليتصدر القطاع العقاري من بين القطاعات الأخرى على أكبر عدد بإيجاد الوظائف بهذا القطاع لتشكل نحو (١٥,١) في المائة، من إجمالي عدد الوظائف لجميع القطاعات، وبعدد بلغ نحو (٢٥٥٨١) وظيفة، تلاه قطاع المواد الكيميائية بعدد وظائف بلغت نحو (١٧,٩٥) ألف وظيفة، وبنسبة شكلت نحو (١٠,٦) في المائة، من إجمالي الوظائف الجديدة. ثم ثالثاً، قطاع المعادن، حيث من المتوقع أن يوجد عدد وظائف تقدر بـ (١٥,٠٢) ألف وظيفة، وبنسبة تشكل نحو (٨,٩) في المائة من إجمالي الوظائف المتوقع إيجادها في البيئة الاستثمارية السعودية، فيما حل رابعا قطاع الفنادق والسياحة بعدد وظائف يقدر بـ (١٠٨٤٧) وظيفة، وبنسبة تشكل نحو (٦,٤) في المائة من إجمالي عدد الوظائف. في حين، كانت أقل القطاعات استحداثاً لإيجاد وظائف جديدة من بين القطاعات الأخرى، من نصيب قطاعي الخدمات المالية والبناء ومواد البناء، وبعدد يبلغ نحو (٢,٠٥) ألف وظيفة، و(٢,٤٦) ألف وظيفة على التوالي.

واستحوذت أكبر عشرة قطاعات رئيسة على تلك الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة، المتضمنة المواد الكيميائية، الفحم والنفط والغاز الطبيعي، المعادن، العقارات، الفنادق والسياحة، صناعة المعدات الأساسية للسيارات، البلاستيك، الخدمات المالية، الآلات الصناعية والمعدات، والبناء ومواد البناء، ما نسبته نحو (٩٢,٣) في المائة من إجمالي باقي القطاعات الأخرى، وبقيمة تجاوزت (١٤١) مليار دولار، أي ما تعادل قيمته نحو (٥٢٨,٧٥) مليار ريال تقريبا.

في حين توزعت باقي المشروعات على قطاعات أخرى بنسبة استحواذ بلغت (٧,٧) في المائة، وبقيمة تقدر بـ (١١,٧٣) مليار دولار.

إضافة إلى ذلك فإن جذب الاستثمارات الأجنبية المميزة سوف ترافقه مزايا إضافية، تتمثل في نقل التقنية وإدخال الأساليب الإدارية الحديثة، وتحسين تنافسية الشركات ومنشآت الأعمال وغيرها من الفوائد غير المادية. كما تسهم الاستثمارات الأجنبية برفع معدلات النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وتوفير المزيد من الفرص الوظيفية في السوق.

٢,٢ واقع الاستثمار المحلّي (الحكومي والخاص) في المملكة العربية السعودية:

١. ماهية الاستثمار المحلي Domestic Investment

يعرّف الاستثمار المحلّي بتوظيف الأموال في مختلف المجلات والفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن نوع الأداة المستخدمة. وقياساً على ذلك فإن الأموال التي تقوم مؤسسات أو أفراد بتوظيفها تعد من قبيل الاستثمارات المحلية، أياً كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل العقارات، الأوراق المالية، ذهب، عملات أجنبية الخ. (مطر ومحمد، ١٩٩٢، ص٦٣).

وينقسم الاستثمار المحلي من حيث الجهة المنفذة إلى قسمين:

a) الاستثمار العام Public Investment

يقصد بالاستثمار العام (الحكومي) هو ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع (الطاهر، ١٩٤٨، ص١٤).

ويهدف الاستثمار العام إلى تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتطوير الخدمات، والاتجاه إلى المجالات التي لا يستطيع الاستثمار الخاص الوصول لها.

b) الاستثمار الخاص المحلي Private Domestic Investment

هو الإضافة للطاقة الإنتاجية للمجتمع التي تقوم بها وحدة تنظيمية وطنية خاصة، وذلك بهدف تحقيق الربح أساساً خلال فترة زمنية معينة.

ويعد الاستثمار الخاص المموّل الرئيس للاقتصاد في دول العالم المتقدم؛ وفي الدول التي تطبق نظام الاقتصاد الحر، وهذا عكس ما يحدث في الدول النامية حيث تعد الدولة ممثلة في الاستثمار العام هي المحرك الرئيس للاقتصاد ،ويأتي الاستثمار الخاص في مرحلة تالية. (الطاهر، ١٩٤٨، ص١٥).

٢,٣واقع الاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية: (منجزات خطط التنمية، ١٤٢٨هـ)

بدأ الاهتمام بالاستثمار في المملكة مع خطة التنمية الثانية للمملكة ،حيث ركزت كل من خطة التنمية الخماسية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ) وخطة التنمية الخماسية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ) على تنويع القاعدة الاقتصادية في المملكة ،ودعم الاستثمار في القطاع الصناعي. كما تم التركيز على دعم القطاع الخاص للاستثمار في المجالات الصناعية والإنتاجية من خلال تقديم المساعدات والحوافز المختلفة ،وتعظيم الاستثمارات في التجهيزات الأساسية وبخاصة ما يرتبط منها بالقطاعات الصناعية والتعدينية.

ولتحقيق هذا التوجه فقد اتخذت الدولة -خلال هذه المرحلة- عدداً من الإجراءات لوضع الأسس والمنطلقات لتفعيل الصناعة باعتبارها خياراً استراتيجياً للمملكة، أثمرت ما نعيشه الآن من نهضة صناعية خاصة في مجال الاستثمار في الصناعات البتروكيماوية؛ والتي تشكل النصيب الأكبر في الاستثمار المحلي. ويتتابع وضع الأسس والنطاقات السليمة والفاعلة لتحقيق التنمية الصناعية في المملكة، فتم إنشاء الهيئة الملكية للجبيل وينبع عام ١٣٩٥هـ لتقوم بالتخطيط الشامل لإقامة المدينتين الصناعتين في كل من الجبيل وينبع، وتهيئة كافة التجهيزات اللازمة لقيام صناعة بتروكيماوية متطورة في هاتين المدينتين. ولأن القطاع الخاص لم يكن آنذاك قادراً على تولي بعض المشاريع الصناعية الكبيرة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة بادرت الدولة بإنشاء الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) عام ١٣٩٦هـ لتتولى مهمة الاستثمار والتصنيع والتسويق والتصدير لعدد من الصناعات البتروكيماوية المهمة. كما تم إنشاء المؤسسة العامة للكهرباء عام ١٣٩٦هـ مرتبطة بوزارة الصناعة والكهرباء بهدف توفير خدمات الكهرباء في جميع مناطق المملكة للأغراض الاستهلاكية والإنتاجية. (خطة التنمية الثالثة، ١٤٠٥هـ).

واستمرت حكومة المملكة بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية والاستثمارية لبناء البنية التحتية للمملكة، ولزيادة تفعيل دور القطاع الخاص قدّمت المملكة العديد من التسهيلات للمستثمر المحلي، وبدأت بالتخصيص لعدد من القطاعات الحكومية لزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي، ولقد أكدت خطة التنمية السادسة على ضرورة استغلال رؤوس أموال القطاع الخاص في تمويل المشاريع الحكومية. ولقد بدأ صندوق الاستثمارات العامة بوضع ضوابط ولوائح تخصيص المنشآت الحكومية وذلك بعد صدور قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم ٢٣/١ وبتاريخ ٦٢٠٠٢/٥م وذلك لإيجاد المناخ المناسب لنجاح برنامج التخصيص (منجزات خطط التنمية، ١٤٢٨هـ)

٢,٤حوافز ومعوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة العربية السعودية (التقرير السنوي لأداء الاستثمارات، ٢٠٠٦)

هنالك عدد من الجوانب الإيجابية في مناخ الاستثمار تعد مشجعة للاستثمارات الوطنية وجاذبة للاستثمارات الأجنبية، وذلك طبقاً لما أظهرته المسوحات الميدانية التي قامت بها الهيئة العامة للاستثمار، ومن أهم المزايا والحوافز المتوافرة في بيئة الاستثمار هي:

- تحرر السياسات والأنظمة التي تحكم الاستثمار والأعمال الاقتصادية في المملكة، والاتجاه نحو المساواة في المعاملة للاستثمارات المحلية والأجنبية.
- انخفاض تكاليف وحدات العمل في قطاع الشركات الصناعية وقطاع المقاولات.
- ارتفاع الإنتاجية النسبية للعمالة؛ لكنها أقل من الدول المتقدمة.
- نزاهة وقلة معدل تكرار التفتيشات الحكومية على المنشآت الحكومية.
- تميز أنظمة الاستيراد والتصدير ببساطة الإجراءات وخلوها من التعقيد.
- توفر الطاقة الكهربائية واستقرار إمداداتها بالمملكة، وتشكل الخسائر الإنتاجية بسبب مشكلات الطاقة أقل من ٣%.
- تتم عمليتا التمويل المصرفي للشركات السعودية لتلبية المتطلبات الرأسمالية للتشغيل من خلال السحب على المكشوف.

وفي المقابل، ظهر هناك عدد من العوائق في بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية منها:

- تطبيق السعودة دون رفع كفاءة العمالة الوطنية الذي أدى إلى تدني الإنتاجية في منشآت الأعمال.
- صعوبة دخول المستثمرين والحصول على التراخيص لممارسة الأعمال مما يحد من المنافسة؛ ومن ثم يضعف الحافز الأساسي للمنشآت لتحسين الإنتاجية والنمو والابتكار.
- عدم توفر الأراضي الصناعية المطوّرة لاستخدامات الصناعية.
- عدم توفر مصادر حقيقية للتمويل بخلاف المصادر الحكومية، كما أن الهيكل القانوني لحماية المقرضين غير كامل.
- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، كما أن عدداً كبيراً من الأجهزة يشرف على نفس الجهة.
- صعوبة الحصول على تأثيرات دخول للمملكة.
- تفرقة معدلات الضرائب بين المنشآت الحكومية والأجنبية.
- بطء التسديدات الحكومية لمستحقات المقاولين.
- ضرورة حصول الأجانب على إذن قبل إصدارهم الصكوك والسندات المالية.

ثالثاً تطور القطاع الصناعي السعودي

١ ,٣مقدمة:

تعد تنمية القطاع الصناعي من الأولويات الخاصة بتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك لكون الصناعة نشاطاً اقتصادياً قادراً على تأمين متطلبات السكان المتنوعة، بالإضافة إلى الوفورات الاقتصادية والاجتماعية الممكن

خلقها في المجتمعات القائمة فيها. لذلك تمثل الصناعة النشاط الاقتصادي الوحيد القادر على تحقيق أعلى معدل للنمو الاقتصادي في زمن قياسي، والذي يساعد على تنويع القاعدة الاقتصادية.

لقد أولت حكومة المملكة العربية السعودية من خلال خطط التنمية الخمسية أهمية خاصة للقطاع الصناعي انطلاقاً من أهمية هذا القطاع في تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتوفرة وتنويع مصادر الدخل؛ وذلك من خلال قيامها مباشرة بإنشاء المشروعات الصناعية. وتقديم جميع وسائل الدعم والتشجيع للقطاع الخاص وتحفيزه، ونتيجة لذلك فقد خطت الصناعة السعودية خطوات كبيرة؛ وتمثل ذلك –بصورة أساسية– في التطور الذي شهدته الاستثمارات الصناعية منذ إنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي

٢,٣أهداف السياسة الصناعية :

أكدت خطط التنمية المتعاقبة في المملكة العربية السعودية على أهمية التصنيع لكونه البديل الأمثل للإسراع في تحقيق أهداف التنمية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل، وتخفيف الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتوفير فرص وظيفية جديدة، وتنمية القوى العاملة الوطنية، وإرساء قاعدة تقنية صلبة وحديثة (خطة التنمية السادسة، ص ٢٣٨).

تهدف السياسة الاقتصادية لحكومة المملكة العربية السعودية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال تقليل الاعتماد الأساسي السائد اليوم على قطاع تصدير الزيت الخام، ولكن يبدو أنه من المؤكد استمرار هذا القطاع في احتلال المركز الأول بالنسبة للموارد الأخرى، إذ إن عائداته الضخمة تكوّن مصدر التمويل الرئيس لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما أهداف قطاع الصناعات التحويلية فقد حددت بالآتي:

٩. رفع طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية بحيث يتمكن من إنتاج مجموعة متنوعة من السلع، وبتكاليف تساعده على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.
١٠. الاستفادة من المزايا الكبيرة التي تتيحها الأسعار المنخفضة للطاقة والكميات الوفيرة من المواد الخام الناتجة عن البترول ومشتقاته الصناعية والثروات الزراعية والمعدنية والسمكية واستغلال هذه المزايا والموارد لتنويع القاعدة الصناعية.
١١. توسيع وتعميق صلات المملكة بالتكنولوجيا العالمية الحديثة.
١٢. تشجيع الاستفادة من كامل طاقات القطاع الخاص في الصناعات التحويلية.
١٣. تحقيق تنمية صناعية إقليمية متوازنة.
١٤. رفع إنتاجية القطاع الصناعي بتشجيع قيام المصانع ذات الطاقات الإنتاجية المثلى.
١٥. تقليل اعتماد الصناعة على العمال غير السعوديين ،وذلك من خلال تطوير المهارات الوطنية بتنمية إمكانيات التعليم الفني والعام، والأخذ بأسلوب التدريب على رأس العمل.
١٦. زيادة نسبة التعاون والتكامل بين مختلف الصناعات القائمة.

٣,٣التطور الصناعي في المملكة (صندوق التنمية الصناعية السعودي)

على الرغم من الحداثة النسبية للصناعة بالمملكة، إلا أن القطاع الصناعي شهد تطوراً مطّرداً حقق خلاله إنجازات باهرة. ويرجع ذلك إلى الاهتمام والدعم الذي يجده القطاع من الدولة، وذلك نظراً للدور الذي يقوم به في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية للمملكة. ولقد اشتملت جهود الدولة في دعم التنمية الصناعية على عدة محاور أساسية، كان من ضمنها توفير البنية التحتية اللازمة وإنشاء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، وإنشاء المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة إلى جانب إنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي، بالإضافة إلى تقديم عدد من الحوافز الصناعية الأخرى. وكان لتجاوب وتعاون القطاع الخاص مع الخطط والجهود الحكومية الأثر الفاعل في تحقيق إنجازات التنمية الصناعية. ونستعرض فيما يلي عدداً من مؤشرات التطور الصناعي بالمملكة خلال الفترة الماضية:

٣,٤التطور في أعداد المصانع المنتجة وإجمالي التمويل وعدد العمالة (صندوق التنمية الصناعية السعودي)

أولت الدولة أهمية كبرى للتنمية الصناعية، وقدمت لها جميع وسائل الدعم والتشجيع، ونتيجة لذلك فقد خطت الصناعة السعودية خطوات كبيرة؛ وتمثل ذلك بصورة أساسية في التطور الذي شهدته الاستثمارات الصناعية منذ إنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي. ويوضح الجدول التالي التطور في أعداد المصانع المنتجة وحجم استثماراتها وعمالتها بين عامي ١٩٧٤م و٢٠١٤م مصنفة حسب الأنشطة الصناعية الرئيسة.

كما يتضح من الجدول أدناه، فإن القاعدة الصناعية في المملكة شهدت توسعاً كبيراً خلال الأربعة عقود الماضية، حيث قفز عدد المصانع العاملة من (١٩٨) مصنعاً في عام ١٩٧٤م إلى (٦٨٧١) مصنعاً في عام ٢٠١٤م. وبصورة موازية ارتفع رأس المال المستثمر من حوالي ١٢ مليار ريال في عام ١٩٧٤م إلى أكثر من ٩٩٢ مليار ريال في عام ٢٠١٤م. كما ارتفع عدد العمالة في القطاع الصناعي من حوالي (٣٤) ألف عامل في عام ١٩٧٤م إلى أكثر من (٩٣٥) ألف عامل في عام ٢٠١٤م.

وبالنظر إلى هيكل التركيبة القطاعية للمصانع العاملة بالمملكة بنهاية عام ٢٠١٤م، فإننا نجد أن قطاع صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى يتصدر بقية القطاعات من حيث عدد المصانع (١٣٩٨) مصنعا تمثل ٢٠% من إجمالي عدد المصانع العاملة، فيما يتصدر قطاع صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية بقية القطاعات من حيث حجم الاستثمارات (٤٥٦) مليار ريال – تقريباً–تمثل ما نسبته ٤٦% من إجمالي استثمارات المصانع المنتجة. ويليه قطاع صناعة صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة بحجم استثمارات (١٤١) مليار ريال – تقريباً–تمثل ما نسبته ١٥%. ويتصدر قطاع صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات كافة القطاعات من حيث عدد العمالة (١٨٧) ألف عامل تمثل ما نسبته ٢٠% من إجمالي عمالة المصانع المنتجة.

الأنشطة الصناعية	عدد المصانع		إجمالي التمويل (مليون ريال)		عدد العمالة	
	١٩٧٤م	٢٠١٤م	١٩٧٤م	٢٠١٤م	١٩٧٤م	٢٠١٤م
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	٣٩	٩٢٦	٢,٠٢٨	٩٩,٣٨٥	٧,١٩٩	١٨٧,١٧٢
صنع المنسوجات	١	٩٥	٢٠	٥,٤٧٣	٦٠	١٦,٨٥٢
صنع الملبوسات	٢	١٠٤	٣٨	١,١٥	٢٤٩	١٣,٤٥٨
صنع المنتجات الجلدية	٢	٣٤	٧	٠,٥٠٢	٥٠	٣,١١

والمنتجات ذات الصلة						
صنع الخشب ومنتجات الخشب والفلين	٤	٧٤	٦٥	١,٠٢٢	٨٣٩	٦,١٢٢
صنع الورق ومنتجات الورق	٩	٢٢٠	١٧٧	١١,٩٧١	٨٤٣	٣٣,٩٢
الطباعة واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة	١٨	٥٨	٨٠٩	٢,٨٥٥	٢,٥٩٤	٦,١٩١
صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	٤	١٤٠	٣٦٤	١٤٠,٩٢١	٣,٤٨٧	٢١,٢٦٧
صنع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	٩	٦٧٤	٢,٩٥٤	٤٥٥,٩٩١	٢,٤٢٩	٨٠,٢٥٢
صنع المنتجات الصيدلانية الاساسية	-	٣٦	-	٣,١٧٦	-	٨,٨٩٣
صنع منتجات المطاط واللدائن	١١	٨٥٥	٥٢٢	٢٩,٤٨٧	١,٨٩٥	٨٦,٦٣٩
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	٢٥	١٣٩٨	٣,٧٧١	٩٤,٠٥٨	٣,٧٨	١٧٣,٩٢٥
صنع الفلزات القاعدية	٢٤	٢٧٥	٢٣٤	٥٤,٩٠٩	٢,٨٠١	٥٨,٥٤٥
صنع منتجات المعادن، باستثناء الآلات والمعدات	٩	٩٢٩	١٦٠	٢١,٦٥٤	٩٣١	١٠٣,٣٧٥
صنع الحواسيب والمنتجات الالكترونية والبصرية	٢	٥٨	١	٣,٠٢٢	٣٣	١٠,٠٢٢
صنع المعدات الكهربائية	٢	٢٠٦	١٢٧	١٣,١٧٨	٤٦٤	٣٥,١٥
صنع الآلات والمعدات غير المصنفة	١٢	١٩٩	٨٠٨	٢٨,٤٣٦	٤,٣٥٧	٢٨,١٨٥
صنع المركبات ذات المحركات المقطورة	٨	١٦٠	٧٨	٣,٤٨	٦٢٢	١٦,٥٠٢
صنع معدات النقل الأخرى	-	١٣	٠	٠,٢٧٨	٠	١,٨٠٧
صنع الاثاث	١٧	٣٢٥	١٧٠	٣,٤١٢	١,٢٩٥	٢٦,٤٤٦
الصناعات التحويلية الأخرى	-	٨٩	٠	١٧,٤٣٢	٠	١٣,٩٢٢
إصلاح وتركيب الآلات والمعدات	-	٣	٠	٠,٦٥٦	٠	٣,٥٠١
المجموع	١٩٨	٦٨٧١	١٢,٣٣٣	٩٩٢,٤٤٩	٣٣,٩٢٨	٩٣٥,٢٥٦

المصدر: قاعدة معلومات المشاريع الصناعية العاملة .(OIPS)

ومن الحوافز المهمة التي تقدمها الدولة لدعم وتطوير الصناعات الوطنية توفير المدن الصناعية الحديثة، حيث قامت وزارة التجارة والصناعة بإنشاء وتطوير العديد من المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة وزودتها بكافة الخدمات والمرافق. وللارتقاء بنوعية الخدمات التي توفرها المدن الصناعية تم إنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية عام ٢٠٠١م، كهيئة مستقلة للإشراف على إنشاء وإدارة المدن الصناعية وتشغيلها وصيانتها وتطويرها بالتعاون مع القطاع الخاص.

٣,٥ **التطور في الإنتاج الصناعي** (صندوق التنمية الصناعية السعودي)

يوثر القطاع الصناعي تأثيرًا كبيرًا في الناتج المحلى الإجمالي؛ إذ إن زيادة تطور القطاع الصناعي في المملكة، يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي؛ ومن ثمَّ تحسين مستوى رفاهية المجتمع السعودي. ويُوضح الشكل رقم (٤) نسبة مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤).

شكل رقم (٤)

نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤).

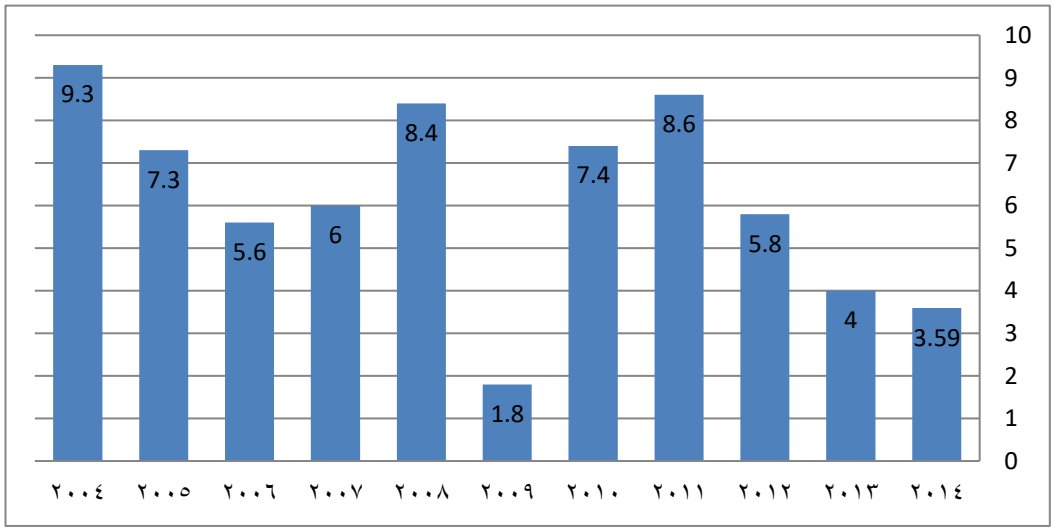

المصدر: أُعدّ من قِبل الباحث، اعتمادًا على: مؤسسة النقد العربي السعودي.

يتضح من الشكل (٤)، أن القطاع الصناعي في نمو متزايد ومستمر. وقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلى الإجمالي في عام ٢٠٠٤ إلى (٩,٣%)، ويعود السبب في ذلك إلى الطفرة الثانية في الاقتصاد السعودي الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط؛ إلا أنه عاد إلى الانخفاض بسبب الأزمة المالية العالمية؛ حيث تراجع القطاع الصناعي في عام ٢٠٠٩ إلى (١,٨٠%)، ثم عاد ليرتفع في عام٢٠١٠، ووصل إلى (١١,٠٤%)؛ نتيجة للخطة التنموية التاسعة التي تُعنى بتطوير القطاع الصناعي، وتنويع القاعدة الإنتاجية للمملكة. ولكن وبسبب تراجع أسعار النفط؛ فإنه عاد ثانية إلى التراجع؛ حيث وصل الناتج المحلي في عام ٢٠١٤ إلى (٣,٥٩%).

٣,٦مقومات نمو الإنتاج الصناعي:

تميّزت المملكة بتوفر مقومات عديدة تُسهم في نمو القطاع الصناعي؛ حيث تؤدي المزايا والحوافز المالية والعينية التي تقدّمها المملكة دورًا في جذب المستثمرين لديها، من خلال توفر عدد كبير من الخيارات للمستثمرين في القطاع الصناعي؛ للحصول على تمويل أو ضمانات مصرفية في الجهات المحلية. ويعدُّ صندوق التنمية الصناعية من أبرز الجهات المحلية؛ إذ يُسهم في تقديم قروض للمشاريع تصل إلى ٧٥% من رأس المال المدفوع، كما أن الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعدّ من أشهر المؤسسات التمويلية.(صندوق التنمية الصناعية، ٢٠١٣)

وقد تميزت المدن الصناعية بموقعها الاستراتيجي، وقربها من الموانئ الساحلية؛ مما يُسهّل عملية التصدير والاستيراد؛ حيث تؤدي تلك التسهيلات التي قدّمتها المملكة إلى زيادة التطور في أعداد المصانع المنتجة، كما أنها تُسهم أيضًا في زيادة أعداد العاملين.(وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٣)

ومن خلال بيانات وزارة التجارة والصناعة لعام ٢٠١٤، تبيّن أن عدد المصانع المنتجة في المملكة ارتفع في نهاية العام ليصل إلى (٦٨٧١) مصنعًا، ويعمل في هذه المصانع نحو (٩٣٥) ألف عامل. كما في الشكلين رقم (٥) ورقم (٦). وخلال العشر سنوات الأخيرة ارتفعت أعداد المصانع العاملة في السعودية بنسبة (٥٨%)، إذ كانت (٤٢٣٠) مصنعًا في عام ٢٠٠٤، فيما ارتفعت الأيدي العاملة في هذه المصانع من (٣٨٨) آلاف عامل؛ لتصل إلى (٩٣٥) ألف عامل في نهاية عام ٢٠١٤، بزيادة قدرها (١٢٦%).

شكل رقم (٥)

تطور أعداد المصانع المنتجة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤).

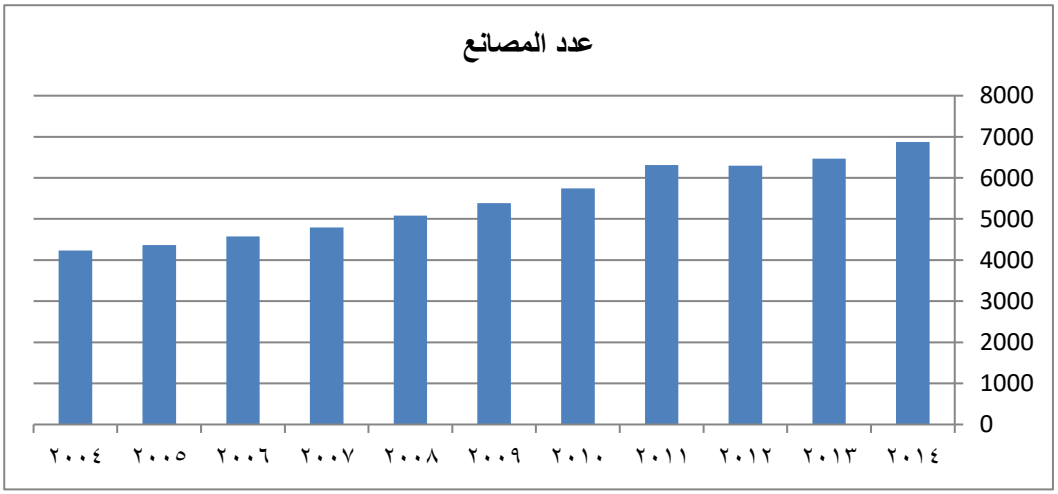

المصدر: أُعدَّ من قِبل الباحث، اعتمادًا على وزارة التجارة والصناعة.

شكل رقم (٦)

تطور أعداد العاملين في المصانع المنتجة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤).

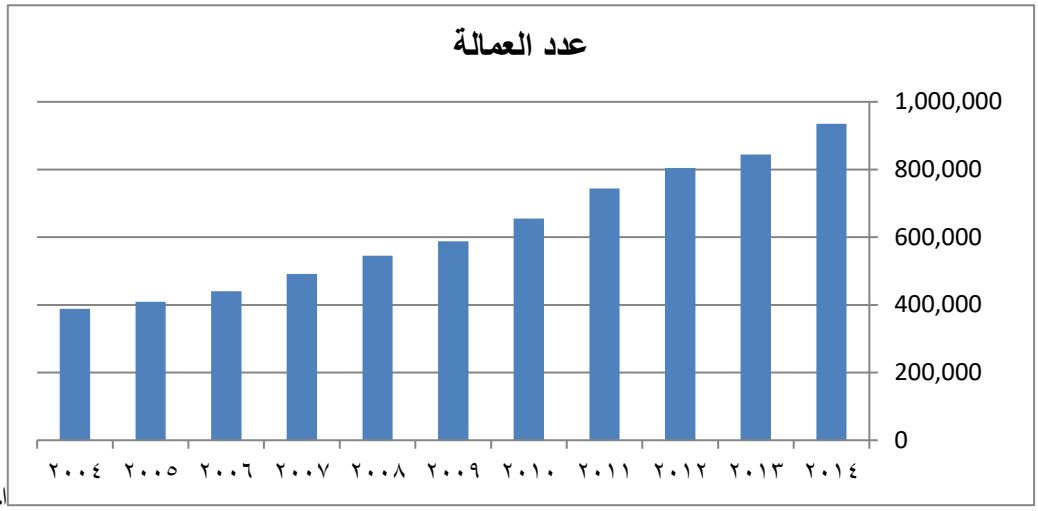

المصدر:

أُعدّ من قِبل الباحث، اعتمادًا على: وزارة التجارة والصناعة.

وقد تضاعفت قيمة التمويلات الإجمالية (إجمالي رأس المال الثابت، بالإضافة إلى رأس المال العامل لثلاثة أشهر) لهذه المصانع، خلال العشر سنوات الأخيرة من نحو (٢٨٧) مليار ريال إلى أكثر من (٩٩٣) مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٤، كما في الشكل رقم (٧).

شكل رقم (٧)

إجمالي التمويل للمصانع المنتجة حسب السنوات (تراكمي) بالمليون، خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤).

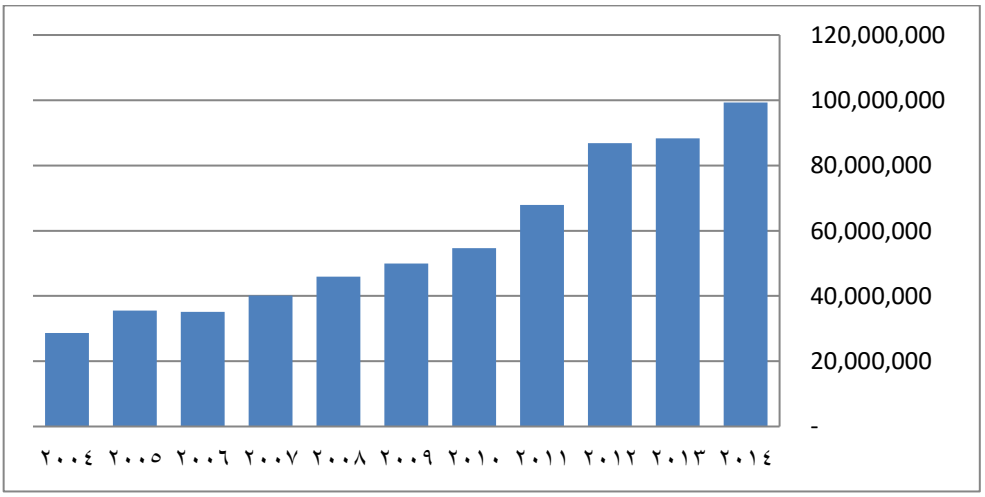

المصدر: أُعدّ من قِبل الباحث، اعتمادًا على وزارة التجارة والصناعة.

أولت المملكة اهتمامًا كبيرًا بتنمية الصادرات الصناعية، تماشيًّا مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية الشاملة للدولة في توسيع القاعدة الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل. ومع الحداثة النسبية للصناعة في المملكة، ولاسيما تجربة القطاع الخاص السعودي في مجال التصدير؛ إلا أن الصادرات الصناعية السعودية قد خطت خطوات كبيرة في هذا المجال. وقد كان للصادرات البتروكيماوية السعودية قصب السبق في الدخول إلى الأسواق العالمية، كما أنها ساهمت في إعطاء صورة إيجابية عن المنتجات السعودية من حيث الجودة والسعر.

ويوضّح الشكل رقم (٨) التطور في قيم ومساهمة الصادرات الصناعية السعودية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤م.أن الصادرات الصناعية السعودية قد حقّقت نموًّا سريعًا وكبيرًا خلال السنوات الماضية؛ حيث ارتفعت قيمتها من (٤٧٢,٤٩١) مليون ريال عام ٢٠٠٤م، إلى (١,٧٠٠,٠٠٠) مليون ريال عام ٢٠١٤م.

شكل رقم (٨)

التطور في قيم ومساهمة الصادرات الصناعية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤م).

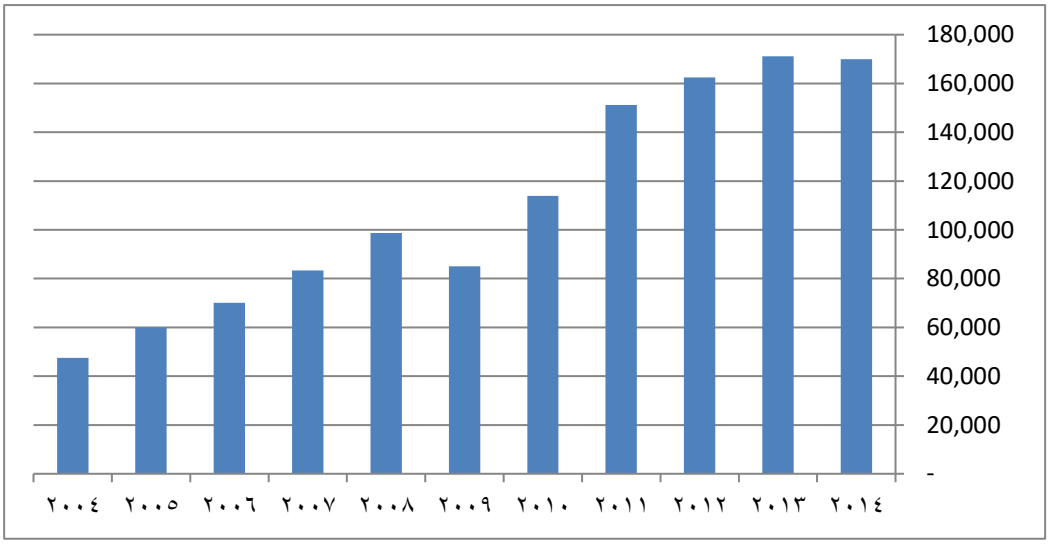

المصدر: أُعدّ من قِبل الباحث، اعتمادًا على مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

وتُشكّل صادرات البتروكيماويات أكثر من ثلثي إجمالي الصادرات الصناعية السعودية؛ مما يُسهم في إعطاء صورة إيجابية عن المنتجات السعودية من حيث الجودة والسعر. ومنذ بداية التسعينيات احتلت صادرات البتروكيماويات موقع الصدارة في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة في المملكة.

وقد شهدت صادرات المنتجات الكيماوية خلال هذه الفترة تزايدًا مطّردًا؛ حيث ارتفعت قيمتها من (١٥,٦٢١) مليون ريال في عام ١٩٩٥م، لتصل إلى (١٣١,٨٣٧) مليون ريال في العام ٢٠١٣م.

أما بالنسبة للصادرات الصناعية الأخرى، فقد شهدت أيضًا نموًّا ملحوظًا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٣م؛ إذ ارتفعت من حوالي (٦,٩٣٧) مليون ريال في عام ١٩٩٥م، لتبلغ (٣٩,٢٤٢) مليون ريال في عام ٢٠١٣م؛ نتيجة اهتمام المملكة بالصادرات السلعية. ويوضّح الشكل رقم (٩) صورة تفصيلية للأداء التصديري للقطاعات الصناعية السعودية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٣م.

شكل رقم (٩)

التطور في قيم ومساهمة الصادرات البتر وكيماويات والصادرات السلعية الأخرى من الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣).

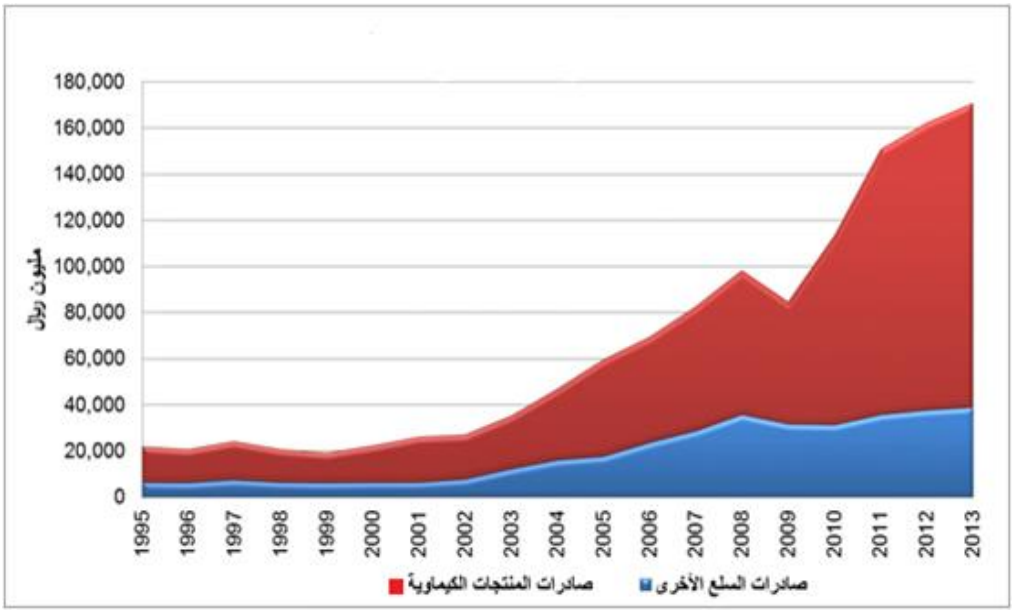

المصدر: أُعدّ من قِبل الباحث، اعتمادًا على وزارة الاقتصاد والتخطيط.

المراجع:

إبراهيم بن سلمه، **الاستثمار الاجنبي الخاص في المملكة (تجربة سابك)**، بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة، وزارة الخارجية، الرياض ١٤١٨، ص٢٧

أبو قحف ، عبد السلام ،١٩٨٩ م. **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، الاسكندرية (مؤسسة شباب الجامعة)، ص١٥.

أبو قحف، عبدالسلام، **اقتصاديات الاستثمار الدولي** ، مرجع سابق، ص٢١٩.

أمير حسب الله محمد، ٢٠٠٢، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، القاهرة، ص85 ،

التطور الصناعي في المملكة العربية السعودية ، موقع صندوق التنمية الصناعية السعودي.

التطور الصناعي في المملكة العربية السعودية ، موقع صندوق التنمية الصناعية السعودي، مرجع سابق .

تقرير أداء الاستثمار والتنافسية-الهيئة العامة للاستثمار للعام ١٤٢٦-١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م).

جون اولمان سبيرو، ١٩٨٧، **سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة خالد قاسم، الأردن، ص٢٥٩.

خضر ، **الاستثمار الأجنبي المباشر :تعاريف وقضايا**، ص ٦.

رزاق وشاح، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، [د. ت.])، ص ١١.

سلوى محمد مرسي، ٢٠٠٥، **أولويات الاستثمار الصناعي في مصر**، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ص ١٧٦.

صندوق التنمية الصناعية، ٢٠١٣.

عبد السلام أبو قحف، ١٩٩٥، **اقتصاديات الأعمال**، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص ٤٨٢.

عبد السلام رضا، ٢٠٠٧، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، المكتبة العصرية، القاهرة، مصر، ص٢٣.

عبد المجيد قدي، ٢٠٠٥، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقي الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، ص ص622. 621

علي عبد العال نشأت، نقلاً عن: أمينة ذكي شبانة، ١٩٩٣، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في ظل آليات السوق**، ورقة قدمت الى المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين.

عمر صقر، ٢٠٠١، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة "الدار الجامعية**، مصر، 2001 ، ص52 .

لوعيل، بلال، ٢٠١٥، **تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية**، المجلة العربية، بحوث اقتصادية عربية، العددان ٦٩-٧٠، ص١٢٩.

محمد صالح جابر، ١٩٨١، **الاستثمار بالأسهم والسندات وتحليل الأوراق المالية**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ص٢٨-٣٠.

محمد عبد العزيز، ٢٠٠٥، الاستثمار **الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 18-19.

محمد قودري، ٢٠٠٦، **أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوي الأداء الاقتصادي**، الملتقي الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٩٩، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية**، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، الكويت، ص٤-١.٥ الزهراني، بندر ، رسالة ماجستير ، مرجع سابق ، ص ٢٦.

هناء عبد الغفار، 2005 ، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذج**، بيت الحكمة، بغداد، ، ص6

وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٣.

المراجع الأجنبية:

OECD, 1996. Benchmark Definition of Foreign Direct Investment, OECD.

UNCTAD, Investment regimes in the Arab word ISSUES and policies, united nation, New York & Genève, 2000, P.62.

ESCWA, **the Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in Escwa Member Countries**, U. N, New York, 2000, P 62

Svitlana Khyeda, **The Foreign Direct Investment in the Middle East: Major Regulatory Restrictions**, Insight Turkey, vol. 9, no. 2 (2007), pp. 73-104.ALMahmood, «Foreign Direct Investment in Saudi Arabia: Joint Venture Equity Shares and Sourc

Country Characteristics.Middle East and North Africa Region Economic and Development Prospects: **Job Creation in an Era of High Growth**, World Bank.(٢٠٠٧) .